وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة صالحي أحمد النعامة

معهد الحقوق

تخصص: قانون إداري

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر

الصلح في المنازعة الضريبية في الجزائر

من إعداد :

- معروف لعربي عماد الدين
- سماعيل محمد غريسي

تحت إشراف الأستاذ:

- د. بغني شريف

لجنة المناقشة:

إسم و لقب الأستاذ	الرتبة العلمية	الصفـة
د. لعلوي محمد	أستاذ محاضر أ	رئيسا
د. بغني شريف	أستاذ محاضر أ	مشرفا
د. زريكي يمينة	أستاذ محاضر ب	مناقشا

السنة الجامعية: 2025-2026

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة النعامة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم :...القانون العام...

النعامة في :29/ 06/ 2026

الإذن بالإيداع بعد التصحيح

أنا الممضي أسفله الأستاذ (ة)

.....بخستي شريف.....

الرتبة :...أستاذ محاضر "أ"...الجامعة:...النعامة.....

الكلية:...الحقوق والعلوم السياسية...القسم:...القانون العام.....

المشرف على مذكرة الماستر للطالب (ة) :...معروف عماد الدين لمرني.....

.....سماعيل محمد عريبي.....

تحت عنوان :...الصلح في المنازعات الضريبية في الجزائر.....

التخصص:...قانون إداري.....

خلال الموسم الجامعي:...2025 - 2026.....

أشهد أن الطالب (ة) قد أتم (ت) تحرير المذكرة، وأخذ (ت) بعين الاعتبار مجمل التوجيهات المقدمة له (ها) من طرف لجنة المناقشة، وعليه نوافق على طباعة العمل المذكور وفق المعهود في المذكرات والرسائل الجامعية ثم تقديمه للإدارة.

توقيع الأستاذ المشرف (ة)

الدكتور بغنيي شريف


بسم الله الرحمن الرحيم

﴿يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا

الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾

شكر وتقدير

أولا أنشكر الله تعالى لتوفيقه لنا، وتحقيق حلمنا والنجاح

نعرب عن خالص شكرنا لكل من ساهم في تطوير هذا العمل المتواضع، والحمد لله تعالى.

أتقدم بخالص عبارات الشكر والتقدير الى أعضاء اللجنة المناقشة الموقرة كما

اشكر الأستاذ رئيس اللجنة المحترم على ترؤسه لهذه المناقشة واخص بالشكر

والعرفان للأستاذ المناقش على جهود القيمة وملاحظاته العلمية التي ستسهم في

اطراء هذا العمل وتحسينه

كما نود أن نشكر بشكل خاص مشرفنا على نصائحه وإرشاداته.

والشكر لكل من ساهم من قريب أو بعيد في هذا البحث

إهداء

أهدي ثمرة جهدي هذا إلى:

نبع الحنان أمي حبيبتي التي ساندتني خطوة بخطوة، بدعواتها المباركة.

وإلى أبي الحنون الذي وقف بجانبي خلال مشواري الدراسي وتحمل عبئه، مادياَ ومعنوياَ.

وإلى إخوتي وأخواتي

مقدمة

مقدمة

تُعدّ المنازعات الضريبية من أبرز الإشكالات التي تواجه الأنظمة الجبائية الحديثة، بالنظر إلى ارتباطها الوثيق بحق الدولة في تحصيل الموارد المالية اللازمة لتغطية النفقات العامة، وبحق المكلف في الاستفادة من الضمانات القانونية التي تكفل حماية مصالحه المالية والقانونية. ومن هذا المنطلق، تبرز أهمية البحث عن آليات فعّالة لتسوية هذه المنازعات بما يحقق التوازن بين متطلبات الخزينة العمومية ومقتضيات العدالة الضريبية.

ويُعتبر الصلح الضريبي من أهم الوسائل البديلة لتسوية المنازعات الضريبية، إذ يهدف إلى معالجة الخلافات التي تنشأ بين الإدارة الضريبية والمكلف بالضريبة بطريقة ودية تقوم على التوافق والتراضي، بعيدًا عن تعقيدات الإجراءات القضائية وطول آجال الفصل في النزاعات. كما يعكس هذا النظام تطورًا في السياسة التشريعية الحديثة التي أصبحت تميل إلى تشجيع الحلول التوافقية باعتبارها أكثر مرونة وفعالية في تحقيق الاستقرار القانوني والاقتصادي.

ولا تقتصر أهمية الصلح الضريبي على كونه وسيلة لإنهاء النزاع فحسب، بل تمتد لتشمل تعزيز الثقة المتبادلة بين الإدارة الضريبية والمكلفين، وترسيخ ثقافة الحوار والتعاون بدل المواجهة القضائية. كما يساهم في تخفيف العبء عن الجهات القضائية والإدارية، ويشجع المكلفين على الامتثال الطوعي للواجبات الضريبية، الأمر الذي ينعكس إيجابًا على مردودية النظام الجبائي وفعاليته.

وتكتسي دراسة الصلح الضريبي أهمية قانونية وعملية بالغة، إذ تتناول الإطار التشريعي والتنظيمي الذي يحكمه، وشروط تطبيقه وإجراءاته وآثاره القانونية، فضلاً عن تحليل مدى نجاعته في الحد من المنازعات الضريبية وتحقيق الأهداف المرجوة منه. كما تسعى إلى إبراز التحديات والصعوبات التي قد تعترض تطبيقه، سواء من جانب الإدارة الضريبية أو المكلفين، واقتراح السبل الكفيلة بتعزيز فعاليته.

وقد أولى المشرع الجزائري اهتمامًا متزايدًا لآلية الصلح الضريبي من خلال جملة من النصوص القانونية والتنظيمية التي هدفت إلى تأطيرها وتحديد مجالات تطبيقها وشروط الاستفادة منها. ويعكس ذلك التوجه نحو تبني وسائل أكثر مرونة وعقلانية لتسوية المنازعات الضريبية، بما يحقق التوازن بين حماية حقوق المكلفين وضمان حقوق الخزينة العمومية.

وعليه، فإن دراسة الصلح في المنازعات الضريبية تقتضي الوقوف على مختلف جوانبه القانونية والتنظيمية، وتحليل تطبيقاته العملية ومدى مساهمته في تحقيق العدالة الضريبية وتطوير العلاقة بين الإدارة الضريبية والمكلف، بما يجعله أداة فعّالة لتسوية النزاعات وتعزيز الاستقرار في المجال الجبائي.

فعاليته. وبناءً عليه، يمكن تحديد إشكالية البحث في السؤال التالي:

- ما مفهوم الصلح والى أي مدى نجح في تحقيق تسوية فعالة على المنازعات الضريبية في الجزائر؟

تتفرع هذه الإشكالية إلى عدة تساؤلات فرعية:

- ✓ ما هو مفهوم الصلح الضريبي وأنواعه وفق القانون الجزائري؟
- ✓ ما هي الشروط القانونية والإجرائية لإبرام الصلح في المنازعات الضريبية؟
- ✓ كيف يتم تطبيق الصلح الضريبي عمليًا، وما مدى فعاليته في حل المنازعات؟
- ✓ ما هي الصعوبات والتحديات التي تواجه تطبيق الصلح الضريبي في الجزائر؟
- ✓ ما هي المقاربات والتجارب المقارنة التي يمكن الاستفادة منها لتطوير الصلح الضريبي؟

وتنطلق الدراسة من فرضية أساسية مفادها:

- ✓ أن الصلح الضريبي يمثل أداة فعالة لتسوية المنازعات وتقليل اللجوء إلى القضاء، شرط أن تتوافر له شروط قانونية وإجرائية واضحة، وتُدعم بممارسات تطبيقية ناجحة.

التي تفرعت إلى عدة فرضيات فرعية:

- يُفترض أن تحديد مفهوم الصلح وأنواعه قانونيًا يساهم في وضوح آليات تطبيقه.

- ✓ يُفترض أن وجود شروط قانونية وإجرائية دقيقة يسهل عملية التوصل إلى الصلح بين الإدارة والمكلفين.
- ✓ يُفترض أن التطبيق العملي للصلح يؤدي إلى تقليل النزاعات وتقليل تكاليف الوقت والموارد القضائية.
- ✓ يُفترض أن معالجة الصعوبات القانونية والإجرائية يُعزز فعالية الصلح الضريبي.

أسباب البحث

الأسباب الذاتية:

- ✓ رغبة الباحث في فهم الآليات القانونية والإجرائية للصلح الضريبي وتطبيقاته العملية.
- ✓ اهتمام الباحث بالمساهمة في تطوير الحلول العملية لتسوية المنازعات الضريبية وتقليل اللجوء إلى القضاء.

- ✓ السعي لإثراء المعرفة القانونية في مجال القانون المالي والضرائب، وتقديم رؤية تحليلية علمية متكاملة.

الأسباب الموضوعية:

- ✓ زيادة عدد المنازعات الضريبية في الجزائر وما تسببه من ضغط على المحاكم والإدارة الضريبية.
- ✓ الحاجة إلى تقييم مدى فعالية الصلح الضريبي كآلية تسوية ودية وبديلة عن القضاء.
- ✓ التطورات التشريعية والتنظيمية الأخيرة التي تنظم الصلح الضريبي، والتي تستدعي دراسة وتحليل تطبيقاتها العملية.

أهمية البحث

- ✓ يساهم البحث في توضيح آليات الصلح الضريبي وأثرها على تسوية المنازعات بين الإدارة والمكلفين.
- ✓ يساعد في تقديم مقترحات علمية لتعزيز فعالية الصلح الضريبي وتقليل اللجوء إلى القضاء.

- ✓ يسهم في إثراء الدراسات الأكاديمية القانونية المتعلقة بالقانون الضريبي والمالي في الجزائر.
- ✓ يعزز فهم دور الصلح في تحقيق العدالة الضريبية وتحسين العلاقة بين الإدارة والمكلفين.

أهداف البحث

- ✓ دراسة الإطار القانوني والتنظيمي للصلح في المنازعات الضريبية في الجزائر.
- ✓ تحليل الشروط والإجراءات القانونية المطبقة لإبرام الصلح الضريبي.
- ✓ تقييم فعالية الصلح الضريبي من خلال دراسة الحالات العملية والتجارب الواقعية.
- ✓ اقتراح توصيات عملية لتطوير الصلح الضريبي وتحسين تطبيقه بما يحقق التوازن بين حقوق الدولة وحقوق المكلفين.

المنهج المتبع:

اعتمدت هذه الدراسة على منهج علمي دقيق يجمع بين التحليل النظري والتطبيق العملي لفهم الصلح في المنازعات الضريبية بالجزائر. فقد استند البحث إلى المنهج الوصفي والتحليلي من أجل دراسة النصوص القانونية والتشريعات المتعلقة بالصلح الضريبي، مع تحليل أحكام القضاء والممارسات الإدارية ذات الصلة، لتحديد الأسس القانونية والإجرائية لهذه الآلية.

كما تم توظيف المنهج المقارن لمقارنة تجربة الجزائر في الصلح الضريبي مع التجارب الدولية المماثلة، وذلك للاستفادة من الممارسات الناجحة وتقديم توصيات قابلة للتطبيق، بما يسهم في تطوير هذا النظام وتحسين فعاليته.

بالإضافة إلى ذلك، اعتمد البحث على المنهج الاستقرائي من خلال دراسة الحالات العملية والتطبيقية للصلح الضريبي، وتحليل بيانات الإدارة الضريبية والإحصاءات المتاحة، بهدف تقييم مدى نجاح الصلح في تسوية النزاعات وتقليل اللجوء إلى القضاء. هذا المزيج من المناهج القانونية والتحليلية والتطبيقية يتيح الوصول إلى نتائج دقيقة وشاملة، تجمع بين النظرية القانونية والخبرة العملية، بما يحقق الهدف العام للدراسة من تقديم رؤية علمية متكاملة حول فاعلية الصلح في المنازعات الضريبية في الجزائر.

ومن اجل معالجة هذا الموضوع والاجابة عن الإشكالية المطروحة، تم تقسيم المذكرة الى فصلين، يتناول الفصل الأول الإطار النظري للصلح في المنازعات الضريبية يشمل مفهوم وأسس الصلح في النظام القانوني الجزائري كمبحث أول والشروط والإجراءات الصلح الضريبي، فيما يتناول الفصل الثاني التطبيق العملي للصلح في المنازعات الضريبية في الجزائر يشمل واقع الصلح الضريبي في الجزائر كمبحث أول وأفاق تطوير الصلح الضريبي كمبحث ثاني.

الفصل الأول: الإطار النظري للصلح في المنازعات الضريبية

يُعد الصلح في المنازعات الضريبية من الآليات القانونية التي أقرّها المشرّع قصد إضفاء طابع المرونة على العلاقة بين الإدارة الضريبية والمكلّف بالضريبة، في إطار احترام مبدأ الشرعية الضريبية وتحقيق التوازن بين حقوق الخزينة العمومية وضمانات المكلفين. فالضريبة، باعتبارها موردًا أساسيًا لتمويل النفقات العامة، قد تثير خلافات متعددة تتعلق بأساس فرضها أو تقديرها أو تحصيلها، وهو ما يفرز منازعات قد تتخذ طابعًا إداريًا أو قضائيًا.

وفي هذا السياق، لم يعد الاتجاه الحديث في التشريعات الضريبية يقتصر على الحلول القضائية التقليدية، بل توسع ليشمل الوسائل البديلة لتسوية النزاعات، ومن بينها الصلح الضريبي الذي يقوم على مبدأ التوافق والتراضي في حدود ما يسمح به القانون. ويُجسد هذا التوجه تطورًا في فلسفة الإدارة الضريبية نحو اعتماد آليات أكثر نجاعة وسرعة في إنهاء النزاع، بما يخفف العبء عن الجهات القضائية ويعزز الثقة بين الإدارة والمكلف.

ويقتضي تناول الإطار النظري للصلح الضريبي الوقوف عند مفهومه القانوني وخصائصه وتمييزه عن غيره من الوسائل المشابهة، إلى جانب بيان الأسس القانونية التي يستند إليها في النظام التشريعي الجزائري. كما يستلزم الأمر دراسة الشروط الموضوعية والإجرائية التي تحكم إبرامه، وكذا الآثار القانونية المترتبة عليه سواء بالنسبة للمكلف أو الإدارة.

ومن هذا المنطلق، يهدف هذا الفصل إلى تأصيل المفهوم القانوني للصلح في المنازعات الضريبية وبيان تنظيمه التشريعي، من خلال تقسيمه إلى مبحثين: يتناول الأول المفهوم

والأسس القانونية للصلح الضريبي، بينما يخصص الثاني لدراسة شروطه وإجراءاته وآثاره القانونية، بما يمهد لفهم أعمق لتطبيقاته العملية في الفصل الثاني من هذه الدراسة.

نورة اسم الله، الصلح والوساطة كحلول ودية لتسوية النزاعات المدنية، مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، كلية الحقوق، جامعة بومرداس، 2015، ص 8.

المبحث الأول: مفهوم وأسس الصلح في النظام القانوني الجزائري

يُعد الصلح من الوسائل القانونية التقليدية التي أقرّها المشرّع لتسوية النزاعات بطرق ودية تقوم على مبدأ التراضي بين الأطراف، بعيدًا عن التعقيد والإطالة التي قد تميز المسار القضائي. وقد عرف النظام القانوني الجزائري هذه الآلية في مختلف فروع القانون، سواء في المجال المدني أو التجاري أو الإداري، باعتبارها تجسيدًا لفكرة التوافق والمرونة في معالجة النزاعات، بما ينسجم مع مقتضيات العدالة الناجزة وحسن سير المرافق العامة.

وفي المجال الضريبي، يكتسب الصلح خصوصية متميزة، بالنظر إلى الطبيعة القانونية للضريبة بوصفها التزامًا ماليًا يفرضه القانون تحقيقًا للمصلحة العامة. فالعلاقة التي تربط الإدارة الضريبية بالمكلف ليست علاقة تعاقدية بالمعنى التقليدي، وإنما هي علاقة قانونية تحكمها قواعد آمرة تستند إلى مبدأ الشرعية الضريبية. ومع ذلك، أقرّ المشرّع إمكانية اللجوء إلى الصلح في نطاق معين، بما يحقق نوعًا من التوازن بين متطلبات تحصيل الموارد العمومية وضمان حقوق المكلفين.

ويستند الصلح الضريبي في الجزائر إلى جملة من النصوص القانونية والتنظيمية التي تحدد مجاله وحدوده وشروطه.

- المرجع نفسه

وتأسيسًا على ما سبق، يهدف هذا المبحث إلى دراسة الإطار المفاهيمي والقانوني للصلح في النظام الجزائري، من خلال التطرق أولًا إلى تحديد مفهوم الصلح وأنواعه وتمييزه عن غيره من الأنظمة المشابهة، ثم بيان الأسس القانونية والتنظيمية التي يقوم عليها في مجال المنازعات الضريبية، بما يسمح بفهم طبيعته وحدوده ضمن المنظومة القانونية الوطنية.

المطلب الأول: مفهوم الصلح وأنواعه

الفرع الأول: مفهوم الصلح

أولا: الصلح لغة

من صلح يصلح صلاحا وصولحا زال عنه الفساد، والصلاح ضد الفساد، الإصلاح نقيض الإفساد، والإستصلاح نقيض الإستفساد واصلح الشيء بعد فساد أقامه، وأصلح الدابة أحسن إليها فصلحت، وإصطلح القوم: زال ما بينهم من عداوة وشقاق، وقال إبن فارس: الصاد واللام والحاء أصل واحد يدل على خلاف الفساد.[1]

والصلح: إنهاء الخصومة، وتصالح القوم بينهم، والصلح السلم، وهي المسالمة بعد المنازعة، وقد إصطلحوا، وصالحوا، وتصالحوا، واصالحوا بتشديد الصاد، قلبوا التاء صادا وادغموها في الصاد بمعنى واحد، وقوم صلوح متصالحون كأنهم وصفوا المصدر، والصلاح بكسر الصاد،

[1] ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، 1997، مادة «صلح»،

مصدر المالحة والعرب تؤنثها، والإسم الصلح يذكر ويؤنث، وأصلح ما بينهم وصالحهم مصالحة وصلحا.

وصلاح وصلاح من أسماء مكة شرفها الله تعالى: "يجوز أن يكون من الصلاح، قال إن بري: "وصلاح إسم علم لمكة، وقد سمت العرب صالحا ومصلحا وتصليحا".[1]

قال الأَفهاني: " والصلح يختص بإزالة لنفار وبين الناس، يقال منه إصطلحوا وتصالحوا فالصلح في اللغة في معناه الخاص: إزالة الشقاق، وإنهاء الخصومات ووقف العداءات وإحلال المودة، الوئام، والسلام وفي معناه العام بمعنى إزالة الفساد وإحلال الخير والصلاح عموما.[2]

ثانيا: الصلح في الشريعة الإسلامية

تم تعريف الصلح عند المذاهب الأربعة لدى الشريعة الإسلامية كما يلي:

- المذهب الحنفي: عقد الصلح عقد وضع لرفع المنازعة أو عقد وضع لرفع المنازعة بالتراضي.
- المذهب الشافعي: عقد مخصوص يحصل به قطع النزاع.
- المذهب الحنبلي: الصلح معاقدة يتوصل بها إلى موافقة بين مختلفين أي متخاصمين.

[1] عبد الكريم ربوط، الصلح في المنازعات الإدارية في القانون الجزائري، مذكرة تخرج ماستر أكاديمي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سعيدة، 2015-2016، ص 6.

[2] عبد الكريم ربوط، المرجع السابق، ص 7.

- المذهب المالكي: عرفه الإمام إبن رشد على أنه "قبض شيء عن عوض" وعرفة الإمام عياض على أنه "معوضة عن دعوى".[1]
- الإجماع: فقد أجمع العلماء على مشروعية الصلح لكونه من أكثر العقود فائدة لما فيه من قطع النزاع والشقاق، وحدد فقهاء الشريعة الإسلامية الصلح في عقود البيع وسمي الصلح بالمفاوضة كأن يدعي شخص في إختلاف البيع دنانير أو ذهب أو فضة زيتفق على عوض غير الذي تم بإتفاق عليه ويصبح الهبة والعارية ركن الصلح هو الإيجاب والقبول ثم يعقد الصلح بناءا على الإفتفاق بدل النزاع وإشتراط شروط عامة للصلح.
- – الصلح للعاقل وليس للمجنون ومنعدم الأهلية.
- يشترط البلوغ وأن لا يكون المصلح مرتدا أو سفيها.
- لا تشرط أن يكون محل الصلح دين أو منفعة.[2]

هذا ويستمد فقهاء الشريعة الصلح من القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة فمن القرآن الكريم قوله عزوجل: " وإن إمرأة خافت من بعلها نشوزا أو إعراضا فلا جناح عليهما أن يصالحا والصلح خير".

[1] نورة اسم الله، الصلح والوساطة كحلول ودية لتسوية النزاعات المدنية، مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، كلية الحقوق، جامعة بومرداس، 2015م، ص8.

[2] ربوط عبد الكريم، المرجع السابق، ص ص 7 8.

وإن من السنة النبوية المشرفة جانبا كبيرا تنظيم المعاملات بين الناس، .[1]ومنه جاء فيها بخصوص الصلح ومجالاته وشروطه ولا سيما مشروعية أنواعه، ومن جملة الأحاديث النبوية قوله صلى الله عليه وسلم: الصلح جائز بين المسلمين إلا صلحا محرم حلالا أو أحل حراما[2]

ثالثا: الصلح في التشريع الجزائري

لقد نص المشرع الجزائري على الصلح في المادة 459 من القانون المدني الجزائري، بحيث تنص هذه المادة على أن: "الصلح عقد ينهي به الطرفان نزاعا قائما أو يتوقيان به نزاعا محتملا وذلك بأن يتنزل كل منهما على وجه التبادل عن حقه".[3]

يلاحظ على هذا التعريف أنه يتم التنازل المتبادل عن كل الحقوق، إلا أن الصلح قد يتم بالتنازل عن جزء فقط من الحقوق وليس بكلها، ومه يمكننا تعريف الصلح على أنه وسيلة لإنهاء نزاع قائم أو محتمل الحدوث بأن يتنازل كل طرف في النزاع وعلى وجه التبادل عن ما يدعيه أو جزء منه.[4]

---

[1] نورة اسم الله، نبيلة عافية، المرجع السابق، ص 8.

[2] الترمذي، الجامع الصحيح (سنن الترمذي)، كتاب الأحكام، باب ما جاء في الصلح بين الناس، دار الفكر، بيروت، د.ت، حديث رقم 1352.

[3] قانون رقم 58-75 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975 المتضمن القانون المدني الجزائري، 2013-2014م، المادة 459

[4] بركة هادية، التسوية الودية للمنازعات لإدارية في الجزائر، مذكرة مكملة من متطلبات نيل شهادة الماستر في الحقوق تخصص قانون إداري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2014-2015م، ص7.

وينص قانون رقم 08-09 المتعلق بالإجراءات المدنية والإدارية من خلال نص المادة 990 على أنه " يجوز للخصوم التصالح تلقائيا أو بسعي من القاضي في جميع مراحل الخصومة" وتنص المادة 972 من قانون 09-08 المتعلق بقانون الإجراءات المدنية و الإدارية على أنه "يتم إجراء الصلح بسعي من الخصوم أو بمبادرة من رئيس تشكيلة الحكم بعد موافقة الخصوم"[1]

رابعا: الصلح في القضاء

إن موقف القضاء الجزائري من الصلح في المنازعات الإدارية يظهر من خلال قرار المجلس الدولة الصادر في 18 جوان 2001 الفاصل في قضية مدير القطاع الصحي بسبدو ضد ق.م، فمن خلال هذا القرار الصادر عن مجلس الدولة يمكننا أن نستخلص المفهوم الذي أعطاه القضاء للصلح فهو " عقد ينهي النزاعات التي يتناولها ويرتب إسقاط الحقوق والإدعاءات التي تنازل عنها أحد الطرفين بصفة نهائية، ويتم أمام رئيس الغرفة الإدارية الذي يصدر قرار يعطي الإشهاد على هذا الصلح، والصلح لا رجعة فيه بالنسبة للحقوق التي أنشأت منه.

[1] قانون رقم 09-08 المؤرخ في 25 فبراير سنة 200_م، المتضمن قانون الإجراءات المدنية والإدارية الجزائري، المادة رقم 990 و 972.

خامسا: الصلح في الفقه

يعرف الأستاذ محمود سلامة زناتي الصلح بأنه: " إتفاق حول حق متنازع فيه بين شخصين بمقتضاه يتنازل أحدهما عن إدعائه مقابل تنازل الخر عن إدعائه أو مقابل أداء شيء ما.[1]

يعرفه البعض: " الصلح هو إجراء لتنظيم النزاع القائم بين الطرفين وأن المصلح يقترح عليهم نظام معين والأطراف أحرار في تطبيقه أم لا".[2]

والبعض الأخر يعرفه كالأتي: " الصلح هو إجراء قانوني يقع عادة من ذوي الخبرة في الأمور القانونية وفي المسائل الإجتماعية ويقع أحيانا من قبل القضاة أو رجال القانون من أجل التوفيق بين آراء الأطراف المتخاصمة في النزاع.[3]

[1] محمود سلامة زناتي، الوجيز في العقود المسماة (أو: النظرية العامة للعقود – حسب الطبعة)، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2008، ص 66.

[2] بركة هانية، المرجع السابق، ص 11.

[3] عيساني علي، التظلم والصلح في المنازعات الإدارية، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في لقانون العام، كلية الحقوق، جامعة تلمسان، 2007-2008م، ص 32.

الفرع الثاني: أنواعه

يمكن تصنيف الصلح وفق المعايير القانونية والعملية إلى عدة أنواع، تختلف باختلاف طبيعة النزاع وطبيعة الأطراف المشاركة فيه. ويأتي هذا التصنيف بغرض فهم الأدوات القانونية المختلفة التي يمكن اللجوء إليها لتسوية المنازعات الضريبية، وتوضيح حدود وخصائص كل نوع، وذلك على النحو التالي:

أولًا: الصلح القضائي

هو ذلك الصلح الذي يتم أمام القضاء، حيث يُعرض النزاع على جهة قضائية مختصة لتقريب وجهات نظر الأطراف وإبرام اتفاق يُقرّه القاضي. ويتميز الصلح القضائي بأنه يمتاز بالصفة الرسمية والإلزامية بعد اعتماد المحكمة له، كما يمنح الأطراف ضمانات إضافية، إذ يخضع لمراقبة القضاء للتأكد من مشروعية بنوده وعدم تعارضها مع القانون.

ثانيًا: الصلح الإداري أو التوافقي مع الإدارة الضريبية

يشير هذا النوع إلى الصلح الذي يتم مباشرة بين الإدارة الضريبية والمكلف، وفق الشروط والإجراءات المحددة قانونيًا، دون الحاجة إلى اللجوء للقضاء.

- المرجع السابق

ثالثًا: الصلح الجزئي والكلي

- الصلح الجزئي: يشمل تسوية جزء من النزاع فقط، بينما يظل الجزء المتبقي قابلًا للمتابعة القانونية أو القضائية، مما يتيح للأطراف التركيز على القضايا القابلة للتسوية.
- الصلح الكلي: يتضمن تسوية النزاع بأكمله، ويترتب عليه انقضاء المطالب الضريبية موضوع الصلح بالكامل، ويُعتبر نهائيًا بعد إبرامه وفق الشروط القانونية.

رابعًا: الصلح الاختياري والإلزامي

- الصلح الاختياري: يبرم بمبادرة من الأطراف، ويعتمد على موافقة الطرفين دون تدخل خارجي، ويعكس روح التراضي والمرونة في معالجة المنازعات.
- الصلح الإلزامي: يُفرض بموجب نص قانوني أو إداري على الطرفين، ويكون الهدف منه حماية المصلحة العامة وضمان استمرارية تحصيل الموارد المالية.

المطلب الثاني: الأسس القانونية للصلح الضريبي

يستند الصلح الضريبي في النظام القانوني الجزائري إلى مجموعة من الأسس القانونية التي تضبط نطاقه وتحدد مشروعيته وحدوده، باعتباره استثناءً على القاعدة العامة المتمثلة في وجوب تحصيل الضريبة وفقًا لمبدأ الشرعية الضريبية. فالضريبة لا تُفرض ولا تُعدل ولا تُعفى إلا بنص قانوني

محمود سلامة زناتي، الوجيز في العقود المسماة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2008، ص 66.

كما أن الصلح الضريبي يرتبط بجملة من المبادئ الدستورية والقانونية التي تحكم العمل الإداري والمالي، وعلى رأسها مبدأ المشروعية، ومبدأ حماية المال العام، ومبدأ المساواة أمام الأعباء العامة. وبالتالي فإن دراسة الأسس القانونية للصلح تقتضي الوقوف عند الإطار التشريعي المنظم له من جهة، وتحليل المبادئ القانونية التي يقوم عليها من جهة أخرى.

الفرع الأول: الإطار التشريعي والتنظيمي المنظم للصلح الضريبي في الجزائر

يستند الصلح الضريبي في الجزائر إلى إطار تشريعي وتنظيمي متكامل يحدد نطاقه وشروط ممارسته وآثاره القانونية، وذلك انسجامًا مع مبدأ الشرعية الضريبية الذي يقضي بأن الضريبة لا تُفرض ولا تُعدل ولا تُلغى إلا بموجب نص قانوني. ويُعد هذا المبدأ حجر الزاوية في النظام الجبائي، إذ يكرس خضوع الإدارة الضريبية للقانون ويمنعها من التصرف في الحقوق المالية للخزينة العمومية خارج الحدود التي رسمها المشرّع. ومن ثمّ، فإن إقرار الصلح في المادة الضريبية لم يكن وليد الممارسة الإدارية، بل جاء نتيجة تنظيم قانوني صريح يؤطره ويحدد مجاله بدقة.[1]

ويتجلى هذا الإطار أساسًا في أحكام قانون الإجراءات الجبائية الذي خصص جملة من المواد لتنظيم الطعون والمنازعات الجبائية، وأتاح في نطاق محدد إمكانية تسوية النزاع عن

[1] بن ناصر فاطمة، الصلح في المنازعات الجبائية في التشريع الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1، 2012–2013م، ص 45.

طريق الصلح، سواء في مرحلة النزاع الإداري أو في بعض الحالات المرتبطة بالمتابعات ذات الطابع الجزائي الجبائي. كما يتكامل ذلك مع أحكام قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة وقانون الرسوم على رقم الأعمال، التي تحدد طبيعة الالتزامات الجبائية محل النزاع، وهو ما يؤثر في نطاق الصلح وإمكانية إبرامه.

وإلى جانب النصوص الجبائية الخاصة، يستند الصلح الضريبي إلى القواعد العامة المنصوص عليها في القانون المدني الجزائري، لاسيما الأحكام المتعلقة بعقد الصلح من حيث تعريفه وشروط صحته وآثاره، باعتباره من العقود الرضائية التي تقوم على التراضي المتبادل بين الأطراف لإنهاء نزاع قائم أو تجنب نزاع محتمل. غير أن تطبيق هذه القواعد في المجال الضريبي يبقى مقيدًا بخصوصية المال العام وبحدود السلطة التقديرية للإدارة، مما يمنح الصلح الضريبي طبيعة قانونية متميزة تجمع بين الطابع التعاقدي والطابع الإداري.

وعليه، فإن الإطار التشريعي والتنظيمي للصلح الضريبي في الجزائر يعكس توازنًا دقيقًا بين متطلبات حماية الخزينة العمومية وضمانات المكلفين، ويؤكد أن هذه الآلية ليست خروجًا عن مبدأ الشرعية، بل هي تجسيد له في صورته المرنة التي تسمح بتسوية النزاعات في إطار قانوني مضبوط.[1]

[1] زغدود سمير، تسوية المنازعات الضريبية في القانون الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة وهران، 2014-2015م، ص 67.

الفرع الثاني: المبادئ القانونية الحاكمة للصلح الضريبي

يقوم الصلح الضريبي في النظام القانوني الجزائري على مجموعة من المبادئ الأساسية التي تضبط نطاقه وتحدد حدوده، بما يضمن عدم تعارضه مع طبيعة الضريبة كالتزام قانوني مفروض تحقيقًا للمصلحة العامة. ويأتي في مقدمة هذه المبادئ مبدأ الشرعية الضريبية، الذي يقتضي أن تكون كل التصرفات المتعلقة بالضريبة، بما في ذلك تسويتها عن طريق الصلح، مؤسسة على نص قانوني صريح. فالإدارة الضريبية لا تملك سلطة مطلقة في التنازل عن حقوق الخزينة، وإنما تمارس اختصاصها في حدود ما يجيزه القانون، وهو ما يمنح الصلح طابعًا قانونيًا مقيدًا لا يجوز تجاوزه.[1]

كما يخضع الصلح الضريبي إلى مبدأ حماية المال العام، باعتبار أن الإيرادات الجبائية تمثل موردًا أساسيًا لتمويل النفقات العامة. ومن ثم، فإن أي تسوية ودية يجب ألا تمس جوهر الحق المالي للدولة إلا في الحدود التي تسمح بها النصوص التنظيمية، وبما يحقق مصلحة الخزينة دون إخلال بمبدأ العدالة. ويُفهم من ذلك أن الصلح ليس تنازلًا مجانيًا، بل هو إجراء قانوني يوازن بين تحصيل الموارد وضمان استقرار المعاملات.

ويبرز كذلك مبدأ المساواة أمام الأعباء العامة، الذي يفرض على الإدارة تطبيق قواعد الصلح بطريقة موضوعية وغير تمييزية، بحيث يتمتع جميع المكلفين بنفس الفرص والضمانات

[1] محمد عباس محرزي، اقتصاديات المالية العامة، دار هومة، الجزائر، 2015، ص 102.

في حالة توفر الشروط القانونية. فالمساواة هنا لا تعني التطابق المطلق، بل تعني إخضاع الحالات المماثلة لنفس المعايير القانونية، تفاديًا لأي تعسف أو انحراف في استعمال السلطة.[1]

ومن المبادئ الحاكمة أيضًا مبدأ الأمن القانوني، الذي يقتضي وضوح الإجراءات واستقرار المراكز القانونية الناتجة عن الصلح. فبمجرد إبرام الصلح وفقًا للقانون، يجب أن يترتب عليه أثر نهائي ينهي النزاع ويمنع إعادة طرحه من جديد، بما يعزز الثقة في المعاملات الإدارية ويكرّس استقرار العلاقة بين الإدارة والمكلف.

وعليه، فإن الصلح الضريبي في الجزائر لا يُعد مجرد اتفاق رضائي بسيط، بل هو آلية قانونية محكومة بجملة من المبادئ الدستورية والتشريعية التي تضمن تحقيق التوازن بين مقتضيات المصلحة العامة وضمانات المكلفين، وهو ما يمنحه طابعًا خاصًا يميزه عن الصلح في المجالات القانونية الأخرى.[2]

[1] قارة فاطمة الزهراء، مبدأ المشروعية في المادة الجبائية وأثره على تسوية المنازعات، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة قسنطينة، 2013–2014م، ص 74.

[2] بوسقيعة أحسن، المنازعات الجبائية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2009–2010م، ص 58.

المبحث الثاني: شروط وإجراءات الصلح الضريبي

لا يكفي معرفة مفهوم الصلح وأنواعه فقط، بل يستلزم الأمر التعمق في الشروط القانونية والإجرائية التي تجعل هذا الصلح صالحًا ونافذًا قانونيًا. ففعالية الصلح الضريبي ترتبط ارتباطًا مباشرًا بتوافر شروط محددة للأطراف المعنية،وتتعدد هذه الشروط ما بين موضوعية تتعلق بالحقائق والالتزامات الضريبية للأطراف، وإجرائية تتعلق بطريقة تقديم الطلب، وسير العملية وفق الأطر القانونية المنظمة. كما ترتبط الإجراءات القانونية بضرورة توثيق الصلح واعتماده رسميًا.

وفي هذا السياق، يهدف هذا المبحث إلى دراسة شروط إبرام الصلح الضريبي من جهة، والإجراءات الشكلية والعملية التي تنظم عملية التوصل إليه من جهة أخرى. ويأتي هذا التحليل ليسهم في تقديم فهم شامل للآلية القانونية للصلح الضريبي، ويمهّد للفصل التطبيقي الذي يتناول واقع الصلح الضريبي في الجزائر، ويقيّم فعاليته العملية في تسوية المنازعات.

المطلب الأول: الشروط الموضوعية لإبرام الصلح الضريبي

لا يكفي لقيام الصلح الضريبي مجرد اتفاق إرادي بين الإدارة والمكلف، بل يتطلب توافر جملة من الشروط الموضوعية التي تضفي عليه المشروعية والصحة القانونية.

- المرجع نفسه

فالصلح، وإن كان يقوم على مبدأ التراضي، إلا أنه في المجال الضريبي يظل مقيدًا بخصوصية الالتزام الجبائي وبطبيعة المال العام، الأمر الذي يفرض إخضاعه لرقابة قانونية دقيقة تضمن عدم الإخلال بمبدأ الشرعية الضريبية أو المساس بحقوق الخزينة دون سند قانوني.

وتتعلق هذه الشروط أساسًا بطبيعة النزاع محل الصلح، ومدى قابليته للتسوية، إضافة إلى توافر الأهلية والصفة القانونية في أطرافه، سواء من جانب المكلف أو من جانب الإدارة الضريبية ممثلة في الجهة المختصة قانونًا. كما يشترط أن يكون موضوع الصلح مشروعًا ومحددًا، وأن يهدف إلى إنهاء نزاع قائم أو تفادي نزاع محتمل في إطار ما يسمح به القانون.

الفرع الأول: الشروط المتعلقة بأطراف الصلح الضريبي

يشترط لصحة الصلح الضريبي توافر جملة من الشروط الموضوعية المتعلقة بأطرافه، وذلك باعتباره تصرفًا قانونيًا يترتب عليه إنهاء نزاع يمس حقوقًا مالية للدولة. ويقصد بأطراف الصلح في المجال الجبائي كلًّا من الإدارة الضريبية من جهة، والمكلف بالضريبة من جهة أخرى، حيث يجب أن تتوافر في كل طرف الأهلية والصفة القانونية التي تخوله إبرام هذا الاتفاق وفقًا لما تقرره النصوص التشريعية والتنظيمية.

فبالنسبة للمكلف، يشترط أن يكون متمتعًا بالأهلية القانونية للتصرف، أي أهلية الأداء التي تخوله إبرام الاتفاقات الملزمة.

- المرجع السابق

فيجب أن يمثل تمثيلًا قانونيًا صحيحًا من قبل الممثل الشرعي أو المفوض قانونًا، وفقًا لما ينص عليه القانون الأساسي أو عقد التأسيس. ويترتب على غياب الأهلية أو الصفة بطلان الصلح لافتقاده أحد أركانه الجوهرية.[1]

أما بالنسبة للإدارة الضريبية، فإنها لا تبرم الصلح بوصفها طرفًا عاديًا، بل تمارس اختصاصًا مقيدًا بنصوص قانونية صريحة تحدد الجهة المختصة وسلطتها في هذا المجال. ومن ثم، يجب أن يصدر الصلح عن الموظف أو الجهة التي خولها القانون صلاحية إبرامه، وفي حدود التفويض الممنوح لها، وإلا عُدّ الصلح مشوبًا بعيب عدم الاختصاص. كما يتعين أن تمارس الإدارة سلطتها في إطار احترام مبدأ المشروعية وعدم الانحراف بالسلطة، باعتبار أن المال محل الصلح هو مال عام لا يجوز التصرف فيه إلا وفق القيود القانونية.

ويُفهم من ذلك أن توافر الصفة والأهلية لدى الطرفين يمثل شرطًا جوهريًا لصحة الصلح الضريبي، إذ يضمن أن يتم الاتفاق في إطار قانوني سليم، يحمي حقوق الخزينة العمومية من جهة، ويصون ضمانات المكلف من جهة أخرى، بما يعكس خصوصية الصلح في المادة الجبائية مقارنة بالصلح في المجالات المدنية الأخرى.[2]

[1] عيساني علي، التظلم والصلح في المنازعات الإدارية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة تلمسان، 2007-2008م، ص 32.

[2] عيساني علي، المرجع السابق، ص 32.

الفرع الثاني: الشروط المتعلقة بموضوع الصلح ومحلّه

إلى جانب الشروط المرتبطة بأطراف الصلح، يتطلب إبرام الصلح الضريبي توافر شروط موضوعية تتعلق بمحلّه وموضوعه، باعتباره اتفاقًا يرمي إلى إنهاء نزاع جبائي قائم أو تفادي نزاع محتمل. ويُقصد بمحل الصلح في هذا السياق الحق أو الالتزام الضريبي محل الخلاف بين الإدارة والمكلف، سواء تعلق الأمر بأساس الضريبة أو مقدارها أو بالعقوبات الجبائية المترتبة عنها.[1]

ويشترط أولًا أن يكون النزاع قائمًا فعليًا أو محتمل الوقوع، إذ لا يتصور الصلح في غياب خلاف قانوني بين الطرفين. فالصلح بطبيعته وسيلة لإنهاء نزاع، ومن ثمّ يجب أن يكون هناك خلاف جدي حول تطبيق النص الضريبي أو تقدير الوعاء أو فرض الغرامات. كما يشترط أن يكون هذا النزاع قابلاً للتسوية قانونًا، بمعنى ألا يتعلق بحقوق أو مسائل يمنع القانون التصرف فيها أو التنازل عنها، لاسيما إذا تعلق الأمر بالوعاء الضريبي المحدد بنص قطعي لا يترك مجالًا للتقدير.

ويشترط كذلك أن يكون محل الصلح مشروعًا ومحددًا أو قابلاً للتحديد، بحيث يبيَّن بدقة مقدار الالتزام المتنازع عليه أو طبيعة التخفيض أو الإعفاء المتفق عليه، تفاديًا لأي غموض قد يؤدي إلى بطلان الاتفاق. فالغموض في تحديد محل الصلح قد يفتح المجال لإعادة النزاع

[1] بن ناصر فاطمة، المرجع السابق، ص 45.

من جديد، وهو ما يتعارض مع الهدف الأساسي للصلح المتمثل في تحقيق الاستقرار القانوني وإنهاء الخصومة.[1]

كما يجب ألا يتضمن الصلح مساسًا جوهريًا بحقوق الخزينة العمومية خارج الحدود التي يسمح بها القانون، إذ إن الإدارة مقيدة بمبدأ حماية المال العام، ولا يجوز لها التنازل عن أصل الضريبة إذا كان القانون لا يجيز ذلك، وإنما قد يقتصر الصلح في بعض الحالات على الغرامات أو الزيادات أو كيفية السداد. ومن ثم، فإن مشروعية محل الصلح تمثل ضمانة أساسية لتحقيق التوازن بين متطلبات تحصيل الموارد العامة وضمان حقوق المكلفين.

وعليه، فإن الشروط المتعلقة بموضوع الصلح ومحلّه تشكل ركنًا أساسيًا في صحته، إذ تحدد نطاقه القانوني وتمنع انحرافه عن غايته المشروعة، بما يجعله أداة فعالة لتسوية المنازعات الجبائية في إطار منضبط يحترم خصوصية الالتزام الضريبي.[2]

المطلب الثاني: الإجراءات الشكلية للصلح الضريبي

إلى جانب الشروط المرتبطة بأطراف الصلح، يتطلب إبرام الصلح الضريبي توافر شروط موضوعية تتعلق بمحلّه وموضوعه، باعتباره اتفاقًا يرمي إلى إنهاء نزاع جبائي قائم أو تفادي

[1] عمار بوضياف، الصلح في المواد الإدارية (أو المنازعات الإدارية)، دار جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2016، ص 88.

[2] بن ناصر فاطمة، المرجع السابق، ص 45.

نزاع محتمل. ويُقصد بمحل الصلح في هذا السياق الحق أو الالتزام الضريبي محل الخلاف بين الإدارة والمكلف، سواء تعلق الأمر بأساس الضريبة أو مقدارها أو بالعقوبات الجبائية المترتبة عنها.[1]

ويشترط أولًا أن يكون النزاع قائمًا فعليًا أو محتمل الوقوع، إذ لا يتصور الصلح في غياب خلاف قانوني بين الطرفين. فالصلح بطبيعته وسيلة لإنهاء نزاع، ومن ثمّ يجب أن يكون هناك خلاف جدي حول تطبيق النص الضريبي أو تقدير الوعاء أو فرض الغرامات. كما يشترط أن يكون هذا النزاع قابلاً للتسوية قانونًا، بمعنى ألا يتعلق بحقوق أو مسائل يمنع القانون التصرف فيها أو التنازل عنها، لاسيما إذا تعلق الأمر بالوعاء الضريبي المحدد بنص قطعي لا يترك مجالًا للتقدير.

ويشترط كذلك أن يكون محل الصلح مشروعًا ومحددًا أو قابلاً للتحديد، بحيث يبيَّن بدقة مقدار الالتزام المتنازع عليه أو طبيعة التخفيض أو الإعفاء المتفق عليه، تفاديًا لأي غموض قد يؤدي إلى بطلان الاتفاق. فالغموض في تحديد محل الصلح قد يفتح المجال لإعادة النزاع من جديد، وهو ما يتعارض مع الهدف الأساسي للصلح المتمثل في تحقيق الاستقرار القانوني وإنهاء الخصومة.

[1] بن ناصر فاطمة، الصلح في المنازعات الجبائية في التشريع الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1، 2012-2013م، ص 45.

كما يجب ألا يتضمن الصلح مساسًا جوهريًا بحقوق الخزينة العمومية خارج الحدود التي يسمح بها القانون، إذ إن الإدارة مقيدة بمبدأ حماية المال العام، ولا يجوز لها التنازل عن أصل الضريبة إذا كان القانون لا يجيز ذلك، وإنما قد يقتصر الصلح في بعض الحالات على الغرامات أو الزيادات أو كيفية السداد. ومن ثم، فإن مشروعية محل الصلح تمثل ضمانة أساسية لتحقيق التوازن بين متطلبات تحصيل الموارد العامة وضمان حقوق المكلفين.

وعليه، فإن الشروط المتعلقة بموضوع الصلح ومحلّه تشكل ركنًا أساسيًا في صحته، إذ تحدد نطاقه القانوني وتمنع انحرافه عن غايته المشروعة، بما يجعله أداة فعالة لتسوية المنازعات الجبائية في إطار منضبط يحترم خصوصية الالتزام الضريبي.[1]

الفرع الأول: تقديم طلب الصلح ودراسة الملف من قبل الإدارة الضريبية

تبدأ الإجراءات الشكلية للصلح الضريبي بتقديم طلب من قبل المكلف بالضريبة إلى الجهة الإدارية المختصة، يعبر فيه عن رغبته في تسوية النزاع القائم مع الإدارة الضريبية عن طريق الصلح بدل الاستمرار في الإجراءات الإدارية أو القضائية. ويعد هذا الطلب خطوة أساسية في مباشرة إجراءات الصلح، إذ يسمح للإدارة بالاطلاع على موضوع النزاع وتقييم إمكانية تسويته في إطار الأحكام القانونية المنظمة للمنازعات الجبائية.

[1] بن ناصر فاطمة، المرجع السابق، ص 45.

ويتضمن طلب الصلح عادة عرضًا موجزًا لموضوع النزاع الضريبي، مع تحديد المبلغ المتنازع عليه أو الغرامات المرتبطة به، إضافة إلى تقديم الوثائق والمستندات التي تدعم موقف المكلف. ويهدف ذلك إلى تمكين الإدارة الضريبية من دراسة الملف دراسة دقيقة، والتأكد من مدى استيفائه للشروط القانونية التي تسمح بإبرام الصلح، خاصة فيما يتعلق بطبيعة النزاع وإمكانية تسويته وفقًا للنصوص الجبائية المعمول بها.

وعقب استلام الطلب، تقوم الإدارة الضريبية بدراسة الملف المعروض عليها، من خلال فحص المعطيات والوثائق المقدمة، ومقارنتها بأحكام التشريع الجبائي الساري. كما قد تلجأ الإدارة إلى إجراء مراجعة إضافية أو طلب معلومات مكملة من المكلف، قصد توضيح بعض الجوانب المتعلقة بالنزاع أو التحقق من مدى صحة البيانات المقدمة. وتهدف هذه المرحلة إلى تكوين تصور واضح حول إمكانية التوصل إلى تسوية ودية تراعي مصلحة الخزينة العمومية وفي الوقت ذاته تضمن حقوق المكلف.[1]

وتنتهي هذه المرحلة باتخاذ موقف أولي من طرف الإدارة، يتمثل إما في قبول مبدأ الصلح والشروع في التفاوض حول شروطه، أو رفض الطلب إذا تبين أن النزاع غير قابل للتسوية

[1] عيساني علي، التظلم والصلح في المنازعات الإدارية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة تلمسان، 2007-2008م، ص 41.

عن طريق الصلح وفقًا للأحكام القانونية. وتمثل هذه الخطوة مرحلة تمهيدية مهمة، لأنها تحدد إمكانية الانتقال إلى المرحلة اللاحقة المتعلقة بإبرام اتفاق الصلح وتحديد آثاره القانونية.

الفرع الثاني: إبرام اتفاق الصلح وآثاره القانونية

تُعد مرحلة إبرام اتفاق الصلح المرحلة الحاسمة في الإجراءات الشكلية للصلح الضريبي، حيث يتم خلالها تثبيت التسوية المتوصل إليها بين الإدارة الضريبية والمكلف بالضريبة في إطار قانوني رسمي. فبعد دراسة الطلب والتأكد من إمكانية تسوية النزاع وديًا، تنتقل الإدارة إلى مرحلة التفاوض مع المكلف بهدف تحديد الشروط التي سيتم بموجبها إنهاء النزاع، مع مراعاة النصوص القانونية المنظمة للمادة الجبائية وضمان عدم الإضرار بحقوق الخزينة العمومية.

ويتم إبرام الصلح عادة في شكل اتفاق مكتوب يتضمن تحديدًا دقيقًا لموضوع النزاع، والمبالغ محل التسوية، والالتزامات التي يتعين على المكلف الوفاء بها.

- المرجع نفسه

ويهدف هذا التحديد إلى ضمان وضوح مضمون الاتفاق وتجنب أي لبس قد يؤدي إلى إعادة النزاع مستقبلاً. كما يشترط أن يتم الاتفاق من قبل الجهة الإدارية المختصة قانونًا، حتى يكتسب الصلح صفته القانونية ويصبح ملزمًا للطرفين.[1]

ويترتب على إبرام الصلح الضريبي آثار قانونية مهمة، أبرزها إنهاء النزاع القائم بين الإدارة الضريبية والمكلف، بحيث يصبح الاتفاق المبرم بمثابة تسوية نهائية للموضوع محل الخلاف. كما يترتب عليه التزام المكلف بتنفيذ ما تم الاتفاق عليه ضمن الآجال المحددة، وفي المقابل تلتزم الإدارة بوقف الإجراءات الإدارية أو القضائية المتعلقة بالنزاع، طالما تم تنفيذ شروط الصلح بصورة صحيحة.[2]

ويعكس الصلح الضريبي من خلال آثاره القانونية دور الوسائل الودية في تسوية المنازعات الجبائية، إذ يسهم في تحقيق الاستقرار القانوني وتخفيف العبء عن الجهات القضائية، إضافة إلى تعزيز العلاقة بين الإدارة والمكلفين في إطار من التعاون والالتزام بأحكام القانون.

[1] زغدود سمير، تسوية المنازعات الضريبية في القانون الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة وهران، 2014-2015م، ص 73.

[2] زغدود سمير، المرجع نفسه، ص 73.

خلاصة الفصل:

أسس هذا الفصل الإطار النظري للصلح في المنازعات الضريبية في الجزائر، من خلال دراسة مفهومه، أنواعه، والأسس القانونية التي يقوم عليها. وقد تبيّن أن الصلح الضريبي لا يقتصر على كونه اتفاقًا رضائيًا عاديًا، بل يشكل آلية قانونية منظمة تنظيماً دقيقاً بنصوص تشريعية واضحة ومبادئ جوهرية مثل الشرعية الضريبية، حماية المال العام، ومبدأ المساواة أمام الأعباء العامة، ما يمنحه طابعًا رسميًا وملزمًا للطرفين.

الفصل الثاني: التطبيق العملي للصلح

في المنازعات الضريبية في الجزائر

بعد تأصيل الإطار النظري للصلح في المنازعات الضريبية من حيث مفهومه وأسسه القانونية وشروطه وإجراءاته، تبرز الحاجة إلى دراسة هذا النظام في جانبه التطبيقي، من خلال الوقوف على مدى تجسيده في الواقع العملي داخل الإدارة الضريبية الجزائرية. فالقيمة الحقيقية لأي نظام قانوني لا تتحدد فقط بمدى دقة تنظيمه التشريعي، وإنما بقدرته على تحقيق الأهداف التي وُضع من أجلها، وعلى رأسها تسوية النزاعات بكفاءة وفعالية.

ويكتسي الصلح الضريبي في التطبيق أهمية خاصة، باعتباره أداة لتخفيف العبء عن القضاء وتقليص آجال الفصل في النزاعات.

ومن هذا المنطلق، يهدف هذا الفصل إلى دراسة واقع الصلح الضريبي في الجزائر، من خلال تحليل الممارسات الفعلية والتجارب التطبيقية، وتحديد أبرز الصعوبات والعوائق التي قد تحد من فعاليته. كما يسعى إلى استشراف آفاق تطوير هذه الآلية، بالاستفادة من التجارب المقارنة واقتراح حلول من شأنها تعزيز دور الصلح كوسيلة فعالة لتسوية المنازعات الجبائية. وعليه، سيتم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين: يُخصص الأول لدراسة واقع الصلح الضريبي في الجزائر من حيث التطبيق العملي والتحديات المطروحة، بينما يتناول الثاني آفاق تطويره من خلال المقاربات المقارنة وتقديم مقترحات لتحسين فعاليته.

•محمد عباس محرزي، اقتصاديات المالية العامة، دار هومة، الجزائر، 2015، ص 102.

المبحث الأول: واقع الصلح الضريبي في الجزائر

يمثل الصلح الضريبي في الجزائر إحدى الآليات القانونية التي تهدف إلى تسوية المنازعات الجبائية بطرق ودية، إلا أن فعاليته لا يمكن تقييمها إلا من خلال دراسة واقع تطبيقه العملي داخل الإدارة الضريبية. فالنصوص القانونية، رغم أهميتها في تأطير هذه الآلية، تبقى غير كافية ما لم تُدعّم بممارسات ميدانية تعكس مدى قابليتها للتنفيذ ومدى تحقيقها للأهداف المرجوة، وعلى رأسها تسريع تسوية النزاعات وتقليل اللجوء إلى القضاء.

ويُظهر الواقع العملي أن تطبيق الصلح الضريبي يتأثر بعدة عوامل، من بينها مدى وعي المكلفين بحقوقهم وإجراءات الصلح، وكفاءة الإدارة الضريبية في دراسة الملفات واتخاذ القرارات المناسبة، إضافة إلى طبيعة النزاعات المطروحة ومدى قابليتها للتسوية.

ومن جهة أخرى، يثير التطبيق العملي للصلح الضريبي عدة إشكالات، سواء على المستوى القانوني أو الإجرائي، مثل محدودية نطاق تطبيقه في بعض الحالات، أو التعقيدات المرتبطة بالإجراءات، أو حتى التفاوت في تقدير الإدارة للملفات المعروضة عليها. وتؤثر هذه التحديات بشكل مباشر على مدى إقبال المكلفين على هذه الوسيلة، وعلى قدرتها في تحقيق التوازن بين حماية حقوق الخزينة العمومية وضمان حقوق المكلفين.

- المرجع نفسه

وعليه، فإن دراسة واقع الصلح الضريبي في الجزائر تقتضي تحليلًا مزدوجًا يجمع بين عرض التجارب التطبيقية وتقييم مدى فعاليتها من جهة، ورصد الصعوبات والعوائق التي تحد من نجاعته من جهة أخرى.

المطلب الأول: الإحصائيات والتجارب العملية

يُعد الوقوف على الإحصائيات والتجارب العملية للصلح الضريبي في الجزائر أمرًا ضروريًا لتقييم مدى فعالية هذه الآلية في تسوية المنازعات الجبائية. فبعيدًا عن الإطار النظري، تكشف الممارسة الميدانية عن حقيقة تطبيق الصلح، ومدى إسهامه في تقليص النزاعات وتحقيق التوازن بين مصالح الإدارة الضريبية وحقوق المكلفين. كما تسمح هذه الدراسة بفهم طبيعة النزاعات التي تُحل عن طريق الصلح، وحدود اللجوء إليه، فضلًا عن رصد نتائجه العملية وانعكاساته على النظام الجبائي ككل.

الفرع الأول: واقع تطبيق الصلح الضريبي من خلال الإحصائيات والتقارير الرسمية

يُظهر الواقع العملي أن الصلح الضريبي في الجزائر يُطبّق في نطاق محدد، ويظل مرتبطًا بطبيعة النزاعات الجبائية المعروضة على الإدارة. ورغم غياب نشر دوري مفصل للإحصائيات الرسمية المتعلقة بالصلح، إلا أن التقارير الصادرة عن الإدارة الجبائية تشير إلى أن جزءًا

معتبرًا من المنازعات يُسوّى في المرحلة الإدارية، سواء عن طريق التظلم أو الصلح، قبل الوصول إلى القضاء.[1]

وقد أتاح المشرّع الجزائري إمكانية تسوية بعض المنازعات الضريبية وديًا استنادًا إلى أحكام قانون الإجراءات الجبائية، حيث تنص بعض مواده على إمكانية تخفيض الغرامات والزيادات أو إعادة جدولة الديون الضريبية في إطار تسوية ودية. ويُفهم من هذه النصوص أن الصلح يهدف إلى تشجيع المكلفين على تسوية وضعياتهم الجبائية، خاصة في الحالات التي يكون فيها النزاع متعلقًا بالعقوبات الجبائية أكثر من أصل الضريبة. كما تُظهر الممارسة أن الإدارة الضريبية تميل إلى قبول الصلح في الحالات التي تتوفر فيها حسن نية المكلف، مثل التصريح التلقائي بالأخطاء أو المبادرة إلى التسوية، وهو ما يعكس توجّهًا نحو اعتماد سياسة جبائية مرنة تشجع الامتثال الطوعي. وفي هذا السياق، نصت بعض المواد القانونية على إمكانية منح تخفيضات في الغرامات، وهو ما يشكل أساسًا عمليًا لتطبيق الصلح.[2]

ومن الناحية العملية، يساهم الصلح في تقليص عدد القضايا المعروضة على القضاء الإداري، خاصة وأن النزاعات الضريبية غالبًا ما تكون معقدة وتتطلب وقتًا طويلًا للفصل فيها.

[1] بن ناصر فاطمة،المرجع السابق، ص 52.

[2] بوشنافة عبد القادر، المنازعات الجبائية في النظام الضريبي الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة قسنطينة، 2011-2012م، ص 61.

وبالتالي، فإن اللجوء إلى الصلح يخفف العبء عن المحاكم ويسرّع من تحصيل الإيرادات الجبائية.[1]

الفرع الثاني: تحليل التجارب العملية للصلح الضريبي في الجزائر

تكشف التجارب العملية أن الصلح الضريبي يُستخدم أساسًا في النزاعات المتعلقة بالغرامات والزيادات، حيث يكون للإدارة هامش من السلطة التقديرية يسمح لها بالتخفيف أو الإعفاء الجزئي وفقًا للظروف. أما فيما يتعلق بأصل الضريبة، فإن إمكانية الصلح تكون محدودة نظرًا لارتباطها المباشر بمبدأ الشرعية الضريبية.

ومن خلال دراسة بعض الحالات التطبيقية، يتضح أن نجاح الصلح يعتمد على عدة عوامل، منها وضوح النصوص القانونية، وسرعة معالجة الملفات، وكفاءة أعوان الإدارة الضريبية في التفاوض وتقدير الوضعيات. كما أن تعاون المكلف وتقديمه للوثائق اللازمة يلعب دورًا حاسمًا في التوصل إلى تسوية ناجحة.[2]

كما أظهرت التجارب أن الصلح يسهم في تحسين العلاقة بين الإدارة والمكلفين، حيث يخلق مناخًا من الثقة والتعاون بدل النزاع والتقاضي. غير أن هذه التجارب تبقى متفاوتة من حيث الفعالية، بسبب اختلاف الممارسات بين المصالح الجبائية، وغياب توحيد واضح

[1] محمد الصغير بعلي، القضاء الإداري: دعوى الإلغاء، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، 2018، ص 165.

[2] زغدود سمير، المرجع السابق، ص 88.

للإجراءات في بعض الأحيان. ومن جهة أخرى، فإن بعض النصوص القانونية، مثل تلك المتعلقة بتخفيض العقوبات الجبائية، تشكل أساسًا عمليًا لتطبيق الصلح، حيث تمنح الإدارة صلاحيات تقديرية في هذا المجال، مع ضرورة احترام الضوابط القانونية. ويُعد هذا التوجه انعكاسًا لرغبة المشرّع في تحقيق التوازن بين الصرامة الجبائية والمرونة في التطبيق.

وعليه، فإن التجارب العملية للصلح الضريبي في الجزائر تُظهر أنه آلية فعالة نسبيًا في تسوية بعض أنواع المنازعات، خاصة تلك ذات الطابع المالي البسيط أو المرتبطة بالعقوبات، غير أن فعاليته تبقى مرهونة بمدى تطوير الإطار التنظيمي وتحسين الممارسات الإدارية.[1]

المطلب الثاني: الصعوبات والعوائق

على الرغم من الدور الذي يُفترض أن يؤديه الصلح الضريبي كآلية بديلة لتسوية المنازعات الجبائية، إلا أن تطبيقه في الواقع العملي يواجه جملة من الصعوبات والعوائق التي تحد من فعاليته وتؤثر على مدى انتشاره داخل المنظومة الجبائية الجزائرية. فهذه الآلية، رغم تأطيرها قانونيًا، تبقى مرتبطة بعدة اعتبارات قانونية وإدارية وتنظيمية، إضافة إلى عوامل بشرية وميدانية تؤثر على سيرها. وتتفاوت هذه الصعوبات بين ما هو مرتبط بضعف الإطار التطبيقي أو غموض بعض النصوص القانونية، وما هو ناتج عن محدودية الإمكانيات الإدارية أو نقص التكوين لدى بعض الأعوان، فضلًا عن عوامل أخرى تتعلق بمدى ثقة المكلفين في هذه الآلية

[1] قارة فاطمة الزهراء، المرجع السابق، ص 79.

واستعدادهم للجوء إليها. كما أن طبيعة المنازعات الجبائية نفسها قد تشكل عائقًا أمام توسيع نطاق الصلح، خاصة عندما تتعلق بمبالغ كبيرة أو قضايا معقدة.

الفرع الأول: الصعوبات القانونية والتنظيمية للصلح الضريبي

يواجه الصلح الضريبي في الجزائر مجموعة من الصعوبات ذات الطابع القانوني والتنظيمي التي تحدّ من فعاليته وتؤثر على مدى قدرته في تسوية المنازعات الجبائية بشكل سلس ومرن. وتتمثل أولى هذه الصعوبات في محدودية النصوص القانونية المنظمة للصلح الضريبي، حيث أن المشرّع الجزائري لم يضع إطارًا شاملًا ومفصلًا ينظم هذه الآلية بشكل مستقل، وإنما جاء تنظيمها بشكل متفرق ضمن قانون الإجراءات الجبائية وبعض النصوص الجبائية الأخرى، مما يخلق نوعًا من الغموض في تحديد نطاق تطبيقه وحدود السلطة التقديرية للإدارة.[1]

كما أن هذا التوزع التشريعي يؤدي إلى صعوبة في توحيد الممارسة الإدارية بين مختلف المصالح الجبائية، حيث تختلف أحيانًا طرق تطبيق الصلح من إدارة إلى أخرى، نتيجة غياب

[1] عيساني علي، التظلم والصلح في المنازعات الإدارية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة تلمسان، 2007-2008م، ص 56.

نصوص دقيقة تحدد الإجراءات بشكل موحد. وهذا الوضع قد يمس بمبدأ الأمن القانوني ويؤثر على استقرار المعاملات الجبائية.[1]

ومن بين الإشكالات القانونية أيضًا، أن قانون الإجراءات الجبائية لم يحدد بشكل واضح ودقيق الحالات التي يجوز فيها اللجوء إلى الصلح، خاصة فيما يتعلق بالتمييز بين أصل الضريبة والغرامات الجبائية. ففي حين تسمح بعض المواد بتخفيض أو تسوية العقوبات الجبائية، فإن أصل الضريبة يبقى محكومًا بمبدأ الشرعية الضريبية الصارمة، المنصوص عليه ضمن القواعد العامة للجباية، مما يحدّ من نطاق الصلح ويجعله مقيدًا بشكل كبير .كما يبرز عائق آخر يتمثل في تداخل الاختصاصات بين الإدارة الجبائية والجهات القضائية، حيث لم يتم ضبط العلاقة بين الصلح الإداري والمنازعة القضائية بشكل دقيق، مما قد يؤدي إلى ازدواجية في المسارات أو تأخر في الفصل في النزاعات، خاصة عندما يتم اللجوء إلى القضاء في نفس الوقت الذي تُباشر فيه إجراءات الصلح.

ويستند هذا الوضع إلى مجموعة من النصوص، من بينها أحكام قانون الإجراءات الجبائية الجزائري التي نظمت الطعون والمنازعات الجبائية، إضافة إلى القواعد العامة في القانون

[1] بوضياف عمار، المنازعات الجبائية في الجزائر بين النص والتطبيق، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة باتنة، 2010–2011م، ص 72.

المدني الجزائري المتعلقة بالصلح، غير أن غياب نص خاص شامل بالصلح الضريبي يجعل هذه الآلية تعاني من بعض الفراغ التشريعي النسبي الذي يؤثر على فعاليتها.[1]

الفرع الثاني: الصعوبات العملية والإدارية والبشرية

يواجه تطبيق الصلح الضريبي في الجزائر، إضافة إلى الإشكالات القانونية والتنظيمية، مجموعة من الصعوبات ذات الطابع العملي والإداري والبشري التي تؤثر بشكل مباشر على فعاليته في تسوية المنازعات الجبائية. وتتمثل أولى هذه الصعوبات في ضعف التجسيد الميداني لآلية الصلح، حيث يُلاحظ أن اللجوء إلى هذه الوسيلة لا يزال محدودًا مقارنة بعدد المنازعات الضريبية المعروضة، وهو ما يعكس عدم ترسخ ثقافة التسوية الودية بشكل كافٍ داخل الإدارة الضريبية أو لدى المكلفين.

كما أن الجانب الإداري يشكل بدوره عائقًا مهمًا، إذ تعاني بعض المصالح الجبائية من بطء الإجراءات وتعقيد المسارات الإدارية المرتبطة بدراسة ملفات الصلح، الأمر الذي يؤدي إلى تأخر البت في الطلبات المطروحة ويقلل من جاذبية هذه الآلية. ويضاف إلى ذلك عدم توفر أحيانًا تنظيم داخلي دقيق وموحد يحدد خطوات معالجة طلبات الصلح بشكل واضح، مما يخلق تفاوتًا في الممارسة بين الإدارات المختلفة.

- المرجع نفسه

أما على المستوى البشري، فإن نقص التكوين المتخصص لأعوان الإدارة الجبائية في مجال تسوية المنازعات بطرق ودية يعد من أبرز العوائق، حيث يتطلب الصلح قدرًا عاليًا من الكفاءة في التفاوض والتقييم القانوني والمالي للنزاع. كما أن غياب التكوين المستمر في هذا المجال يؤدي إلى ضعف القدرة على استغلال هذه الآلية بشكل فعال.[1]

ومن جهة أخرى، يلاحظ وجود ضعف في ثقة المكلفين في آلية الصلح، نتيجة تخوفهم من عدم التوازن في العلاقة مع الإدارة الجبائية، إضافة إلى نقص التوعية بمزايا هذه الوسيلة وإجراءاتها. وهذا العامل النفسي يؤثر بشكل كبير على نسبة اللجوء إلى الصلح، رغم ما يوفره من مزايا تتمثل في السرعة وتقليل التكاليف وتفادي النزاع القضائي.

وتستند هذه الإشكالات إلى الواقع التطبيقي لمنظومة الجباية في الجزائر، رغم وجود أحكام عامة في قانون الإجراءات الجبائية الجزائري التي تسمح بالتسوية الودية لبعض النزاعات، إلا أن ضعف التأطير العملي والتنسيق الإداري يحدّ من تفعيل هذه الأحكام بالشكل المطلوب.

[1] قارة فاطمة الزهراء، المرجع السابق، ص 83.

المبحث الثاني: آفاق تطوير الصلح الضريبي

يكتسي موضوع آفاق تطوير الصلح الضريبي أهمية بالغة في ظل التحولات التي يشهدها النظام الجبائي الجزائري، خاصة مع تزايد الحاجة إلى تبني آليات أكثر مرونة وفعالية في تسوية المنازعات الضريبية. فبعد الوقوف على واقع تطبيق الصلح وما يعتريه من صعوبات قانونية وتنظيمية وعملية، تبرز ضرورة التفكير في سبل تطويره وتعزيز دوره كأداة بديلة عن المسار القضائي، بما يحقق النجاعة والسرعة في فض النزاعات ويحافظ في الوقت نفسه على حقوق الخزينة العمومية. ويأتي الاهتمام بآفاق تطوير الصلح الضريبي في إطار التوجه العام نحو تحديث الإدارة الجبائية وتحسين علاقتها بالمكلفين، من خلال اعتماد أساليب حديثة تقوم على التفاوض والتسوية الودية بدل النزاع والتقاضي. كما أن التجارب المقارنة في العديد من الأنظمة القانونية أظهرت فعالية أكبر لآليات التسوية الودية عندما تكون مؤطرة بنصوص واضحة ومصحوبة بإجراءات مبسطة وشفافة.

وفي هذا السياق، يهدف هذا المبحث إلى دراسة الإمكانيات المتاحة لتطوير الصلح الضريبي في الجزائر، من خلال الاستفادة من التجارب المقارنة، واقتراح مجموعة من الحلول التشريعية والإجرائية التي من شأنها تعزيز فعاليته وتوسيع نطاق تطبيقه.

- المرجع السابق

المطلب الأول: المقاربات المقارنة

تُعدّ المقاربة المقارنة من أهم المناهج التي يعتمد عليها الباحث في دراسة النظم القانونية، خاصة في مجال المنازعات الضريبية، لما توفره من إمكانية تحليل التجارب المختلفة للدول واستقراء نقاط القوة والضعف فيها. فالنظام الجبائي المعاصر لم يعد نظامًا منغلقًا، بل أصبح يتأثر بشكل مباشر بالتطورات التشريعية والإدارية التي تعرفها الدول الأخرى، خصوصًا فيما يتعلق بآليات تسوية المنازعات بطرق ودية، وعلى رأسها الصلح الضريبي. ومن ثمّ، فإن دراسة التجارب المقارنة تساهم في بناء رؤية أكثر شمولية حول مدى نجاعة هذه الآلية وإمكانية تطويرها في السياق الجزائري. وفي هذا الإطار، يتبين أن العديد من الأنظمة الجبائية الحديثة قد اتجهت إلى تعزيز مبدأ التسوية الودية للنزاعات الضريبية باعتباره خيارًا استراتيجيًا يهدف إلى تقليل اللجوء إلى القضاء وتخفيف العبء عن الإدارة الجبائية. فقد أصبح الصلح الضريبي في بعض الدول جزءًا من السياسة الجبائية العامة، وليس مجرد إجراء استثنائي، حيث يتم تنظيمه بنصوص قانونية دقيقة تحدد مجالات تطبيقه، وشروطه، وحدود السلطة التقديرية للإدارة، مما يمنحه طابعًا مؤسساتيًا واضحًا.[1]

[1] علوش عبد الحميد، التسوية الودية للمنازعات الجبائية في القانون المقارن، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة سطيف، 2015-2016م، ص 64.

كما تُظهر التجارب المقارنة أن نجاح الصلح الضريبي يرتبط ارتباطًا وثيقًا بمستوى الشفافية الإدارية وجودة التنظيم القانوني. ففي بعض النماذج المتقدمة، يتم اعتماد مسارات إجرائية مبسطة وواضحة، تُمكّن المكلف من تقديم طلب الصلح في إطار زمني محدد، مع التزام الإدارة بدراسة الملف في آجال معقولة، وإصدار قرار معلل بشأنه. هذا التنظيم يحدّ من التعقيدات الإدارية ويعزز الثقة بين المكلف والإدارة الجبائية، وهو عنصر أساسي لنجاح أي نظام صلحي.

وتعتمد بعض الدول المقارنة على إنشاء هيئات أو لجان مختصة بتسوية المنازعات الجبائية، تتمتع بقدر من الاستقلالية أو على الأقل بالحياد الإداري، تتولى دراسة الملفات ومحاولة تقريب وجهات النظر بين الطرفين. هذا الأسلوب ساهم في تقليص حجم القضايا المعروضة على القضاء، وسرّع في تسوية عدد معتبر من المنازعات في مراحلها الأولى، مما يعكس فعالية هذا التوجه في إدارة النزاعات الجبائية.[1]

كما أن التجربة المقارنة تُبرز اتجاهًا نحو توسيع نطاق الصلح الضريبي ليشمل ليس فقط الغرامات والعقوبات الجبائية، بل أيضًا بعض عناصر النزاع المتعلقة بالتقدير الجبائي، وذلك في حدود يحددها القانون بدقة، مع الحفاظ على مبدأ الشرعية الضريبية. هذا التوسع يهدف

[1] خالدي يوسف، الوسائل البديلة لحل المنازعات الضريبية: دراسة مقارنة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة بجاية، 2016-2017م، ص 78.

إلى منح الإدارة مرونة أكبر في معالجة الملفات، مع ضمان عدم المساس بجوهر الحق الضريبي، وهو ما يعكس توازنًا بين الصرامة القانونية والمرونة العملية.[1]

وبمقارنة هذه النماذج بالنظام الجزائري، يتضح أن الصلح الضريبي لا يزال في مرحلة تحتاج إلى مزيد من التطوير، سواء من حيث توحيد الإجراءات أو توسيع نطاق التطبيق أو تعزيز الضمانات الإجرائية للمكلف. ومن هنا، فإن الاستفادة من التجارب المقارنة قد تشكل مدخلًا مهمًا لإعادة النظر في المنظومة الحالية للصلح الضريبي، بما يسمح برفع فعاليته وتحسين دوره في تسوية المنازعات الجبائية.

الفرع الأول: تنظيم الصلح الضريبي في التشريعات المقارنة

تُظهر المقاربة المقارنة أن تنظيم الصلح الضريبي يختلف من نظام قانوني إلى آخر تبعًا لطبيعة السياسة الجبائية المعتمدة ومدى اعتماد الدولة على الوسائل البديلة في تسوية المنازعات. غير أن أغلب التشريعات الحديثة تتفق في اعتبار الصلح الضريبي آلية قانونية تهدف إلى الحد من تعقيد المنازعات الجبائية وتقليل اللجوء إلى القضاء، من خلال منح الإدارة الضريبية والمكلف إمكانية التوصل إلى تسوية ودية تُنهي النزاع في إطار من الشرعية والمرونة الإجرائية.

[1] خالدي يوسف، المرجع السابق، ص 78.

ففي بعض الأنظمة المقارنة، تم تنظيم الصلح الضريبي ضمن نصوص قانونية واضحة تحدد مجالات تطبيقه، وإجراءاته، والجهات المختصة بالنظر فيه، بما يسمح بتوفير ضمانات قانونية للمكلف وللإدارة على حد سواء. ويلاحظ أن هذه التشريعات تتجه غالبًا إلى وضع ضوابط دقيقة لسلطة الإدارة الجبائية في التسوية، بحيث لا يكون الصلح وسيلة للتنازل المطلق عن الحقوق المالية للدولة، وإنما آلية قانونية تهدف إلى تحقيق التوازن بين تحصيل الموارد العمومية وضمان استقرار المراكز القانونية للأفراد.

كما تعتمد بعض التشريعات المقارنة على مبدأ التدرج في تسوية النزاع الضريبي، إذ يُمنح المكلف فرصة اللجوء إلى الصلح في مراحل سابقة على التقاضي، وذلك من خلال لجان أو هيئات متخصصة تتولى دراسة الملفات وإبداء الرأي بشأن إمكانية الوصول إلى حل توافقي. ويُسهم هذا التنظيم في الحد من طول الإجراءات القضائية، وتقليل الكلفة الزمنية والمالية للمنازعات، فضلًا عن تعزيز الثقة بين الإدارة والمكلفين.[1]

ومن جهة أخرى، يلاحظ أن بعض الأنظمة المقارنة قد وسّعت نطاق الصلح الضريبي ليشمل الغرامات والعقوبات الجبائية وطرق السداد وآجاله، مع الإبقاء على قيود قانونية صارمة تمنع المساس بأصل الضريبة إلا في حدود يحددها القانون. ويعكس هذا التوجه رغبة في منح

[1] عبد القادر شيحة، المالية العامة والتشريع الضريبي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2012، ص 241.

الإدارة مرونة عملية تسمح لها بتكييف الحلول وفق خصوصية كل نزاع، دون الإخلال بمبدأ الشرعية الضريبية أو المساس بحقوق الخزينة العمومية.

كما أن التنظيم المقارن للصلح الضريبي يُظهر أهمية الشفافية والوضوح الإجرائي، حيث تلزم بعض التشريعات الإدارة بتعليل قراراتها المتعلقة بقبول أو رفض الصلح، وتحديد آجال للفصل في الطلبات، بما يعزز مبدأ الأمن القانوني ويحد من السلطة التقديرية غير المنضبطة. وقد ساهمت هذه التدابير في جعل الصلح الضريبي أكثر فعالية، وأكثر قدرة على استقطاب المكلفين باعتباره وسيلة بديلة عن المنازعة القضائية.[1]

وبالنظر إلى التجربة الجزائرية، فإن الاستفادة من هذه النماذج المقارنة يمكن أن تسهم في تحسين الإطار القانوني والتنظيمي للصلح الضريبي، خاصة من خلال توضيح الإجراءات، وتحديد الجهات المختصة، وتعزيز ضمانات الشفافية، بما يسمح برفع فعالية هذه الآلية وتحقيق أهدافها في تسوية المنازعات الجبائية بصورة أكثر نجاعة.

[1] رمضان صديق، الوسائل البديلة لتسوية المنازعات الإدارية والضريبية في التشريع المقارن، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2014، ص 167.

الفرع الثاني: أوجه الاستفادة من التجارب المقارنة في تطوير الصلح الضريبي في الجزائر

تُعدّ التجارب المقارنة في مجال الصلح الضريبي مصدرًا مهمًا يمكن الاستناد إليه لتطوير المنظومة الجبائية الجزائرية، خاصة في ظل التحديات العملية والتنظيمية التي تواجه آلية الصلح في الواقع التطبيقي. فدراسة النظم القانونية المقارنة لا تهدف إلى النقل الحرفي للتجارب الأجنبية، وإنما تسعى إلى استلهام الممارسات الناجحة وتكييفها مع الخصوصية القانونية والإدارية الوطنية، بما يحقق الفعالية المرجوة في تسوية المنازعات الجبائية.

ومن أبرز أوجه الاستفادة الممكنة من التجارب المقارنة تعزيز الإطار التشريعي المنظم للصلح الضريبي، وذلك من خلال وضع نصوص قانونية أكثر وضوحًا وتفصيلًا تحدد بدقة شروط الصلح وإجراءاته وآثاره القانونية، وكذا الجهات المختصة بالنظر فيه. فالتشريعات المقارنة الناجحة تُظهر أن وضوح النص القانوني واستقراره يعدان من أهم عوامل نجاح الوسائل البديلة لحل المنازعات، لما يوفرانه من ضمانات قانونية للمكلف والإدارة على حد سواء، ويحدّان من تضارب التأويلات والتطبيقات المختلفة.[1]

كما يمكن الاستفادة من بعض التجارب المقارنة في تبسيط الإجراءات الإدارية الخاصة بالصلح الضريبي، من خلال اعتماد مسارات واضحة ومحددة زمنيًا لمعالجة الملفات، مع

[1] محمد فؤاد مهنا، القانون الضريبي المقارن، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2013، ص 184.

فرض آجال معقولة للرد على طلبات الصلح وتبرير القرارات المتخذة بشأنها. ويساهم هذا التوجه في تقليص البيروقراطية الإدارية وتسريع تسوية النزاعات، بما يعزز ثقة المكلفين في فعالية هذه الوسيلة ويشجعهم على اللجوء إليها بدل المسار القضائي.

ومن بين الجوانب المهمة التي يمكن الاستفادة منها أيضًا تعزيز الطابع المؤسساتي للصلح الضريبي، عبر إنشاء لجان أو هيئات متخصصة داخل الإدارة الجبائية تُعنى بدراسة ملفات الصلح وتسوية النزاعات وفق أسس قانونية واضحة ومعايير موحدة. إذ أثبتت التجارب المقارنة أن وجود أجهزة متخصصة يساهم في توحيد الممارسات الإدارية، ويحد من الطابع الشخصي أو التقديري في اتخاذ القرارات، بما يضمن قدرًا أكبر من العدالة والشفافية.

إضافة إلى ذلك، يمكن الاستفادة من التجارب المقارنة في تطوير استخدام الوسائل الرقمية والإلكترونية في إدارة طلبات الصلح الضريبي، من خلال اعتماد منصات إلكترونية تسمح بإيداع الملفات وتتبع مراحل معالجتها، وتسهيل التواصل بين الإدارة والمكلفين. ويسهم هذا التحول الرقمي في تبسيط الإجراءات، وتقليص الآجال، وتعزيز الشفافية الإدارية، وهو ما يتماشى مع متطلبات تحديث الإدارة الجبائية في الجزائر.[1]

[1] عبد العزيز فهمي، تسوية المنازعات الإدارية والضريبية في التشريعات المقارنة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2015، ص 226.

كما تكشف التجارب المقارنة عن أهمية تعزيز الثقافة الجبائية وثقافة التسوية الودية لدى المكلفين بالضريبة، عبر برامج توعوية وإعلامية تهدف إلى تعريفهم بمزايا الصلح الضريبي وآثاره القانونية والاقتصادية. فنجاح هذه الآلية لا يرتبط فقط بجودة النصوص القانونية، وإنما أيضًا بمدى تقبل الأفراد لفكرة الحلول التوافقية وثقتهم في نزاهة الإدارة الجبائية.

وعليه، فإن الاستفادة من التجارب المقارنة في تطوير الصلح الضريبي في الجزائر تمثل خيارًا عمليًا من شأنه الإسهام في تحسين فعالية هذه الآلية، شريطة مراعاة خصوصية النظام القانوني الوطني ومتطلبات حماية المال العام واحترام مبدأ الشرعية الضريبية.

المطلب الثاني: مقترحات لتعزيز فاعلية الصلح الضريبي

إن فعالية الصلح الضريبي لا تتوقف عند مجرد إقراره كنظام قانوني لتسوية المنازعات الجبائية، وإنما ترتبط أساسًا بمدى قدرته على تحقيق الأهداف التي أُنشئ من أجلها، والمتمثلة في تسوية النزاعات بسرعة ومرونة، وتقليل اللجوء إلى القضاء، وتحقيق التوازن بين حقوق المكلفين بالضريبة ومتطلبات حماية المال العام. غير أن الواقع العملي أظهر وجود عدد من الإشكالات القانونية والتنظيمية والإدارية التي أثرت بدرجات متفاوتة على نجاعة هذه الآلية، الأمر الذي يستدعي التفكير في سبل تطويرها وتعزيز فعاليتها.

عبد الكريم ربوط، الصلح في المنازعات الإدارية في القانون الجزائري، مذكرة تخرج ماستر أكاديمي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سعيدة، 2015-2016، ص 6.

ففي ظل التحولات التي يعرفها النظام الجبائي الحديث، لم يعد من الكافي الاقتصار على الحلول التقليدية في إدارة النزاعات، بل أصبح من الضروري تبني مقاربات أكثر مرونة تقوم على تبسيط الإجراءات وتعزيز الوسائل البديلة لحل المنازعات، ومن بينها الصلح الضريبي باعتباره أداة تساهم في تكريس العدالة الجبائية وتحسين العلاقة بين الإدارة والمكلفين. كما أن التجارب المقارنة أثبتت أن نجاح آليات التسوية الودية يرتبط بمدى وضوح التنظيم القانوني، وكفاءة الإدارة، وتوفر ضمانات الثقة والشفافية. ومن هذا المنطلق، يقتضي تعزيز فعالية الصلح الضريبي العمل على تطوير مختلف الجوانب المرتبطة به، سواء من حيث الإطار التشريعي والمؤسساتي، أو من خلال توفير الآليات العملية والإدارية التي تسمح بحسن تطبيقه وتوسيع نطاق الاستفادة منه.

الفرع الأول: مقترحات تطوير وتفعيل الصلح الضريبي في الجزائر.

يُعدّ تعزيز فاعلية الصلح الضريبي في الجزائر مسألة ذات أهمية بالغة في إطار تطوير المنظومة الجبائية الحديثة، خاصة في ظل التحديات العملية التي أظهرتها التجربة التطبيقية، سواء من حيث محدودية اللجوء إلى هذه الآلية أو من حيث تفاوت فعاليتها بين المصالح الجبائية.

- المرجع نفسه

فبالرغم من أن المشرّع الجزائري قد أقرّ مبدأ التسوية الودية في المجال الضريبي، إلا أن الواقع العملي يكشف عن الحاجة إلى جملة من الإصلاحات التشريعية والتنظيمية والإدارية التي من شأنها دعم هذا التوجه وجعله أكثر نجاعة وفعالية في تسوية المنازعات الجبائية. و يمكن التأكيد على أن أول مدخل لتعزيز فعالية الصلح الضريبي يتمثل في تطوير الإطار التشريعي المنظم له، وذلك من خلال جمع النصوص المتفرقة التي تنظم التسوية الودية ضمن إطار قانوني موحد وواضح، يحدد بدقة مجال تطبيق الصلح، وإجراءاته، والجهات المختصة به، وآثاره القانونية. إن هذا التوحيد من شأنه الحد من الغموض التشريعي الحالي، وتفادي التباين في التطبيق بين مختلف الإدارات الجبائية، بما يعزز مبدأ الأمن القانوني ويضمن وضوح القاعدة القانونية للمكلف والإدارة على حد سواء [1]

كما يُعدّ توسيع نطاق الصلح الضريبي من بين المقترحات الأساسية، وذلك من خلال إعادة النظر في القيود المفروضة على بعض عناصر النزاع الجبائي، خاصة ما يتعلق بالغرامات والزيادات، وربما في حدود معينة من عناصر التقدير الجبائي، مع الإبقاء على احترام صارم لمبدأ الشرعية الضريبية. إن هذا التوسيع لا يعني المساس بحقوق الخزينة العمومية، بل يهدف إلى منح الإدارة مرونة أكبر في معالجة الملفات المعقدة، وتحقيق تسويات عملية تراعي خصوصية كل حالة على حدة.

[1] رمضان صديق، المرجع السابق، ص 189.

ومن بين المقترحات المهمة أيضًا، تبسيط الإجراءات الإدارية الخاصة بالصلح الضريبي، من خلال تقليص الطابع البيروقراطي للإجراءات، وتحديد آجال واضحة للرد على طلبات الصلح، واعتماد نماذج موحدة للطلبات والقرارات الإدارية. كما يمكن التفكير في رقمنة مسار الصلح من خلال إدراج منصات إلكترونية تسمح بإيداع الطلبات وتتبعها، بما يساهم في تسريع معالجة الملفات وتحسين الشفافية الإدارية. إلى جانب ذلك، تبرز أهمية تعزيز تكوين أعوان الإدارة الجبائية في مجال تسوية المنازعات بطرق ودية، حيث يتطلب الصلح الضريبي مهارات قانونية وتقنية دقيقة، إضافة إلى قدرات تفاوضية تساعد على إيجاد حلول توافقية بين الإدارة والمكلف. إن الاستثمار في التكوين المستمر من شأنه رفع كفاءة الإدارة وتحسين جودة القرارات المتخذة في إطار الصلح.

كما يُعدّ تعزيز ثقافة الصلح لدى المكلفين بالضريبة عنصرًا أساسيًا لنجاح هذه الآلية، وذلك من خلال حملات توعوية تبين مزايا الصلح الضريبي من حيث السرعة، وتقليل التكاليف، وتفادي طول الإجراءات القضائية. فغياب الوعي الضريبي الكافي يؤدي في كثير من الأحيان إلى تفضيل المسار القضائي رغم كونه أطول وأكثر تعقيدًا. كما يمكن اقتراح إنشاء هياكل أو لجان متخصصة في تسوية المنازعات الجبائية تتمتع بقدر من الاستقلالية أو التنظيم المحكم داخل الإدارة الضريبية، تتولى دراسة ملفات الصلح واقتراح الحلول المناسبة في آجال محددة.

- المرجع السابق

وأخيرًا، فإن تعزيز فعالية الصلح الضريبي يقتضي أيضًا تحقيق توازن دقيق بين مرونة الإدارة وحماية المال العام، بحيث لا تتحول التسوية الودية إلى وسيلة للمساس بحقوق الخزينة، بل تبقى أداة قانونية منظمة تهدف إلى تحقيق النجاعة الجبائية دون الإخلال بمبدأ الشرعية الضريبية. ومن ثم، فإن نجاح هذه الآلية مرتبط بمدى قدرة المشرّع والإدارة على إيجاد توازن بين متطلبات الفعالية الاقتصادية والضوابط القانونية الصارمة.

الفرع الثاني: متطلبات وآليات نجاح الصلح الضريبي.

إن نجاح الصلح الضريبي لا يرتبط فقط بوجود نصوص قانونية تسمح بتطبيقه، وإنما يتوقف بدرجة كبيرة على توافر مجموعة من المتطلبات والآليات التي تكفل حسن تفعيله وتحقيق الأهداف المرجوة منه في تسوية المنازعات الجبائية. فكل نظام قانوني يعتمد على الوسائل الودية في فض النزاعات يقتضي توفير بيئة قانونية وإدارية مناسبة تضمن الفعالية والشفافية، بما يسمح بتحقيق التوازن بين مصلحة الإدارة الضريبية وحقوق المكلفين بالضريبة.[1]

وتتمثل أولى متطلبات نجاح الصلح الضريبي في توفير إطار قانوني واضح ومستقر يحدد بدقة شروط اللجوء إلى الصلح، والجهات المختصة به، وإجراءاته وآثاره القانونية. إذ إن وضوح القاعدة القانونية يعد عنصرًا أساسيًا في تكريس الأمن القانوني، ويجنب تضارب التأويلات التي قد تؤدي إلى تفاوت التطبيق بين المصالح الجبائية المختلفة. كما أن الاستقرار التشريعي

[1] محمد عباس محرزي، المرجع السابق، ص 118.

يمنح المكلفين ثقة أكبر في هذه الوسيلة ويشجعهم على اللجوء إليها بدل الاستمرار في الخصومة القضائية.

كما تبرز أهمية تعزيز التأهيل والتكوين المتخصص لأعوان الإدارة الجبائية باعتباره من أهم آليات نجاح الصلح الضريبي، نظرًا لأن تسوية النزاعات وديًا تتطلب كفاءات قانونية وإدارية وقدرات تفاوضية تساعد على تقريب وجهات النظر والوصول إلى حلول تحقق التوازن بين الأطراف. فكلما ارتفع مستوى التأهيل المهني للإدارة، ازدادت فرص نجاح الصلح وتحقيق أهدافه في تسوية النزاعات بسرعة وفعالية.

ومن بين الآليات الضرورية أيضًا تبسيط الإجراءات الإدارية ورقمنتها، حيث إن تعقيد المسارات الإدارية وطول آجال دراسة الملفات قد يدفع المكلفين إلى العزوف عن اللجوء إلى الصلح. لذلك، فإن اعتماد وسائل رقمية لتقديم الطلبات وتتبعها، مع تحديد آجال واضحة للفصل في الملفات، من شأنه تحسين جودة الخدمة الإدارية وتعزيز الشفافية والسرعة في تسوية النزاعات الجبائية.[1]

ولا يقل عن ذلك أهمية تعزيز الوعي الجبائي لدى المكلفين، من خلال تنظيم حملات إعلامية وتوعوية تُبرز مزايا الصلح الضريبي وآثاره الإيجابية، خاصة من حيث تقليل التكاليف

[1] عمار بوضياف، المرجع السابق، ص 214.

واختصار الوقت وتفادي التعقيدات القضائية. فنجاح هذه الآلية يظل رهينًا بدرجة اقتناع المكلفين بجدواها وثقتهم في نزاهة الإجراءات المرتبطة بها.[1]

ومن جهة أخرى، فإن تحقيق فعالية الصلح الضريبي يتطلب تعزيز التنسيق بين مختلف الجهات المتدخلة في المجال الجبائي، بما في ذلك المصالح الضريبية والهيئات القضائية والرقابية، بما يسمح بتوحيد الرؤية حول كيفية التعامل مع النزاعات القابلة للتسوية الودية، وتفادي تضارب القرارات أو ازدواجية المسارات الإجرائية. وعليه، فإن نجاح الصلح الضريبي في الجزائر لا يتوقف فقط على الإصلاح التشريعي، بل يتطلب منظومة متكاملة تشمل التأهيل الإداري، وتحديث الإجراءات، وتعزيز الوعي الجبائي، وترسيخ ثقافة التسوية الودية، بما يضمن جعل الصلح أداة فعالة لتحقيق العدالة الجبائية والاستقرار القانوني.

[1] عمار بوضياف، المرجع نسفه، ص 214.

خلاصة الفصل:

تناول هذا الفصل الدراسة التطبيقية للصلح في المنازعات الضريبية في الجزائر، من خلال تحليل واقعه العملي والتجارب المرتبطة به، ثم الوقوف على أهم الصعوبات التي تحد من فعاليته، قبل التطرق إلى الآفاق الممكنة لتطويره. وقد أظهر التحليل أن الصلح الضريبي، رغم أهميته كآلية بديلة لتسوية النزاعات الجبائية، لا يزال يواجه تحديات متعددة تعيق تحقيق أهدافه بالشكل المطلوب.

فمن جهة، يتبين أن تطبيق الصلح في الواقع العملي يبقى محدودًا نسبيًا، ويتأثر بعدة عوامل إدارية وتنظيمية وبشرية، إلى جانب غموض بعض الجوانب القانونية وتشتت النصوص المنظمة له. كما أن ضعف التكوين المتخصص وغياب ثقافة التسوية الودية لدى بعض المكلفين يحدّ من فعالية هذه الآلية، رغم ما توفره من مزايا تتعلق بالسرعة وتخفيف العبء عن القضاء. ومن جهة أخرى، أبرزت الدراسة أن تطوير الصلح الضريبي يمر عبر جملة من الإصلاحات، سواء على المستوى التشريعي من خلال توحيد النصوص وتوضيح الإجراءات، أو على المستوى الإداري عبر تبسيط المساطر وتحديث طرق العمل، إضافة إلى تعزيز التكوين وتوسيع الوعي الجبائي لدى المكلفين. كما أن الاستفادة من التجارب المقارنة تُعدّ مدخلًا مهمًا لتحسين أداء هذه الآلية وجعلها أكثر فعالية ونجاعة.

وبناءً على ذلك، فإن الصلح الضريبي في الجزائر يُمثل آلية واعدة لتسوية المنازعات الجبائية، غير أن تفعيله بشكل أمثل يظل مرهونًا بإصلاحات هيكلية متكاملة تمس الجوانب القانونية والتنظيمية والإدارية، بما يضمن تحقيق التوازن بين حماية حقوق الخزينة العمومية وضمان حقوق المكلفين، ويعزز في الوقت نفسه فعالية النظام الجبائي ككل.

خاتمة

خاتمة:

في ختام هذه الدراسة التي تناولت موضوع الصلح في المنازعة الضريبية في الجزائر، يتضح أن هذا الأخير يُعد من أهم الآليات القانونية الحديثة التي تهدف إلى تسوية المنازعات الجبائية بطرق ودية، بعيدًا عن التعقيد والإطالة التي تميز المسار القضائي. وقد تبين من خلال التحليل النظري والتطبيقي أن الصلح الضريبي يجسد توجهًا تشريعيًا وإداريًا نحو ترسيخ مبادئ الفعالية والمرونة في معالجة النزاعات، مع الحفاظ في الوقت ذاته على مبدأ الشرعية الضريبية وحماية المال العام.

كما أظهرت الدراسة أن الصلح الضريبي، رغم أهميته، لا يزال يواجه جملة من الإشكالات المرتبطة بضعف التأطير التشريعي الموحد، وتفاوت الممارسة الإدارية، إضافة إلى محدودية اللجوء إليه من طرف المكلفين. وهو ما يعكس أن هذه الآلية لم تصل بعد إلى المستوى المطلوب من النجاعة والانتشار داخل المنظومة الجبائية الجزائرية، رغم ما توفره من مزايا تتعلق بتخفيف الضغط عن القضاء وتسريع تسوية النزاعات. ومن جهة أخرى، فإن المقاربة المقارنة بينت أن العديد من الأنظمة الجبائية المتقدمة قد نجحت في تفعيل الصلح الضريبي بشكل أكبر، من خلال تبسيط الإجراءات، وتوسيع مجالات التطبيق، وتعزيز الضمانات القانونية للمكلف، وهو ما يمكن أن يشكل مصدر إلهام للمشرّع الجزائري في إطار إصلاح المنظومة الجبائية.

خاتمة:

وعليه، فإن الصلح الضريبي في الجزائر يبقى آلية واعدة تحتاج إلى مزيد من التطوير والتفعيل، حتى يؤدي دوره الكامل في تحقيق التوازن بين متطلبات تحصيل الموارد الجبائية وضمان حقوق المكلفين، بما ينسجم مع متطلبات العدالة الجبائية الحديثة.

النتائج:

- الصلح الضريبي يُعد آلية قانونية بديلة وفعالة لتسوية المنازعات الجبائية إذا تم تفعيله بشكل صحيح.
- يساهم الصلح في تقليل الضغط على الجهات القضائية وتسريع حل النزاعات الضريبية.
- يظل تطبيق الصلح في الجزائر محدودًا نسبيًا بسبب غموض بعض النصوص القانونية وتشتتها.
- تلعب الإدارة الجبائية دورًا حاسمًا في نجاح أو فشل آلية الصلح من خلال ممارستها العملية.
- ضعف الوعي الجبائي لدى بعض المكلفين يُعد من أبرز العوامل التي تحد من اللجوء إلى الصلح.
- التجارب المقارنة تثبت أن تطوير الصلح مرتبط بتبسيط الإجراءات وتوسيع مجالات تطبيقه.

خاتمة:

التوصيات:

- ضرورة توحيد وتحديث الإطار القانوني المنظم للصلح الضريبي في نصوص واضحة ومتكاملة.
- تبسيط الإجراءات الإدارية المتعلقة بالصلح وتحديد آجال دقيقة للبت في الطلبات.
- تعزيز تكوين أعوان الإدارة الجبائية في مجال التسوية الودية للمنازعات.
- نشر ثقافة الصلح الضريبي لدى المكلفين من خلال التوعية الإعلامية والجبائية.
- إنشاء هياكل متخصصة داخل الإدارة الجبائية لتسوية المنازعات بطرق ودية.
- الاستفادة من التجارب المقارنة الناجحة في مجال الوسائل البديلة لحل المنازعات الضريبية.
- تعزيز الرقمنة في معالجة ملفات الصلح لتحسين الشفافية والسرعة في الأداء.

قائمة المصادر والمراجع

القـــــرآن الكـــــريم

•قانون رقم 08-09 المؤرخ في 25 فبراير 2008، المتضمن قانون الإجراءات المدنية والإدارية الجزائري، المادتان 972 و990.

•قانون رقم 75-58 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975، المتضمن القانون المدني الجزائري، المادة 459.

•ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، 1997، مادة «صلح.«

•الترمذي، الجامع الصحيح (سنن الترمذي)، كتاب الأحكام، باب ما جاء في الصلح بين الناس، دار الفكر، بيروت، د.ت، حديث رقم 1352.

•بوضياف عمار، الصلح في المواد الإدارية، دار جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2016، ص 88.

•محمد الصغير بعلي، القضاء الإداري: دعوى الإلغاء، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، 2018، ص 165.

•محمد عباس محرزي، اقتصاديات المالية العامة، دار هومة، الجزائر، 2015، ص 102.

•محمود سلامة زناتي، الوجيز في العقود المسماة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2008، ص 66.

•بركة هادية، التسوية الودية للمنازعات الإدارية في الجزائر، مذكرة مكملة من متطلبات نيل شهادة الماستر في الحقوق، تخصص قانون إداري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2014-2015، ص 7.

•بن ناصر فاطمة، الصلح في المنازعات الجبائية في التشريع الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1، 2012-2013، ص 45.

•بوسقيعة أحسن، المنازعات الجبائية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2009-2010، ص 58.

•بوشنافة عبد القادر، المنازعات الجبائية في النظام الضريبي الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة قسنطينة، 2011-2012، ص 61.

•بوضياف عمار، المنازعات الجبائية في الجزائر بين النص والتطبيق، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة باتنة، 2010-2011، ص 72.

•خالدي يوسف، الوسائل البديلة لحل المنازعات الضريبية: دراسة مقارنة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة بجاية، 2016-2017، ص 78.

•زغدود سمير، تسوية المنازعات الضريبية في القانون الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة وهران، 2014-2015، ص 67.

•زغدود سمير، تسوية المنازعات الضريبية في القانون الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة وهران، 2014-2015، ص 73.

•عبد الكريم ربوط، الصلح في المنازعات الإدارية في القانون الجزائري، مذكرة تخرج ماستر أكاديمي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سعيدة، 2015-2016، ص 6.

•علوش عبد الحميد، التسوية الودية للمنازعات الجبائية في القانون المقارن، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة سطيف، 2015-2016، ص 64.

•عيساني علي، التظلم والصلح في المنازعات الإدارية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة تلمسان، 2007-2008، ص 32.

•قارة فاطمة الزهراء، مبدأ المشروعية في المادة الجبائية وأثره على تسوية المنازعات، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة قسنطينة، 2013-2014، ص 74.

•نورة اسم الله، الصلح والوساطة كحلول ودية لتسوية النزاعات المدنية، مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، كلية الحقوق، جامعة بومرداس، 2015، ص 8.

الفهرس

شكر وتقدير

إهداء

مقدمة عامة ..... أ

الفصل الأول: الإطار النظري للصلح في المنازعات الضريبية

المبحث الأول: مفهوم وأسس الصلح في النظام القانوني الجزائري 3

المطلب الأول: مفهوم الصلح وأنواعه 4

الفرع الأول: مفهوم الصلح 4

الفرع الثاني: أنواعه 10

المطلب الثاني: الأسس القانونية للصلح الضريبي.....11

الفرع الأول: الإطار التشريعي والتنظيمي المنظم للصلح الضريبي في الجزائر 12

الفرع الثاني: المبادئ القانونية الحاكمة للصلح الضريبي 14

المبحث الثاني: شروط وإجراءات الصلح الضريبي 16

المطلب الأول: الشروط الموضوعية لإبرام الصلح الضريبي.....16

الفرع الأول: الشروط المتعلقة بأطراف الصلح الضريبي.....17

الفرع الثاني: الشروط المتعلقة بموضوع الصلح ومحلّه 19

المطلب الثاني: الإجراءات الشكلية للصلح الضريبي 20

الفرع الأول: تقديم طلب الصلح ودراسة الملف من قبل الإدارة الضريبية 22

الفرع الثاني: إبرام اتفاق الصلح وآثاره القانونية 24

خلاصة الفصل.....26

الفصل الثاني: التطبيق العملي للصلح في المنازعات الضريبية في الجزائر

الفهرس.....30

المبحث الأول: واقع الصلح الضريبي في الجزائر 29

المطلب الأول: الإحصائيات والتجارب العملية.....30

الفرع الأول: واقع تطبيق الصلح الضريبي من خلال الإحصائيات والتقارير الرسمية .30

الفرع الثاني: تحليل التجارب العملية للصلح الضريبي في الجزائر 32

المطلب الثاني: الصعوبات والعوائق 33

الفرع الأول: الصعوبات القانونية والتنظيمية للصلح الضريبي.....34

الفرع الثاني: الصعوبات العملية والإدارية والبشرية 36

المبحث الثاني: آفاق تطوير الصلح الضريبي.....38

المطلب الأول: المقاربات المقارنة 39

الفرع الأول: تنظيم الصلح الضريبي في التشريعات المقارنة 41

الفرع الثاني: أوجه الاستفادة من التجارب المقارنة في تطوير الصلح الضريبي في الجزائر 44

المطلب الثاني: مقترحات لتعزيز فاعلية الصلح الضريبي 46

الفرع الأول: مقترحات تطوير وتفعيل الصلح الضريبي في الجزائر.....47

الفرع الثاني: متطلبات وآليات نجاح الصلح الضريبي.....50

خلاصة الفصل.....53

خاتمة عامة 55

قائمة المصادر والمراجع.....59

الفهرس.....67

Conclusion.....

خلاصة:

تُمثل هذه الدراسة محاولة لتسليط الضوء على آلية قانونية وجبائية بديلة وودية، تهدف إلى حل النزاعات والخلافات الناشئة بين المكلفين بالضريبة والإدارة الجبائية بعيداً عن أروقة المحاكم الإدارية المعقدة وطويلة المدى. وترتكز الفلسفة التشريعية لهذه الآلية على إيجاد توازن دقيق بين سلطة الدولة الردعية وحق الخزينة العمومية في تحصيل مواردها المالية بصفة سريعة ومضمونة من جهة، وبين ضرورة حماية النسيج الإنتاجي والمؤسساتي من الإفلاس والحجز وضمان ديمومة الاقتصاد الوطني من جهة أخرى، وذلك عبر الانتقال من الأسلوب الإداري الأحادي والسيادي إلى أسلوب تعاقدي رضائي مبني على فكرة التنازلات المتبادلة والحوار المشترك.

وقد خلص الجانب التحليلي والميداني للدراسة إلى أن المقاربة التصالحية التي تبناها المشرع الجزائري في القوانين المتعاقبة تمتلك حجية قانونية ملزمة تنهي الخصومة الضريبية وتكتسب قوة السند التنفيذي بمجرد اعتمادها وتوقيعها. ومع ذلك، فإن نجاح هذه الآلية وتوطيد ثقافة الامتثال الضريبي لا يزالان يواجهان بعض العقبات الميدانية، لعل أبرزها اتساع رقعة السلطة التقديرية الممنوحة للجان الطعن والإدارة، وغياب معايير موحدة ومقننة تضبط نسب التخفيض، مما يترك مجالاً للتخوف من غياب الشفافية والمساس بمبدأ المساواة أمام الأعباء العامة والضريبية.

وفي ضوء هذه المعطيات، تنتهي الدراسة بالتأكيد على أن تفعيل هذه الآلية الودية يستلزم إقرار إصلاحات هيكلية وإجراءات عاجلة؛ تبرز في مقدمتها ضرورة تقنين معايير موضوعية واضحة ومقيدة للسلطة التقديرية للإدارة، مع الإسراع في رقمنة كافة الإجراءات الإدارية المتعلقة بتقديم ودراسة الطلبات لتسريع وتيرة معالجة الملفات وضمان الشفافية. كما تدعو الدراسة إلى توسيع نطاق التصالح ليشمل كافة أشكال الغرامات المستثناة قانوناً، بما

يسهم في تصفية المنازعات المتراكمة وتخفيف العبء عن القضاء الإداري، وصولاً إلى بناء شراكة حقيقية، متوازنة، ومبنية على الثقة المتبادلة بين الإدارة والشركاء الاقتصاديين.

Conclusion :

This study represents an endeavor to shed light on an alternative and amicable legal and tax mechanism aimed at resolving disputes and conflicts arising between taxpayers and the tax administration, away from the complex and protracted procedures of administrative courts. The legislative philosophy of this mechanism is anchored in striking a delicate balance: on one hand, maintaining the state’s deterrent authority and the public treasury's right to rapid and guaranteed revenue collection; on the other hand, safeguarding production and institutional frameworks from bankruptcy or asset seizure to ensure the sustainability of the national economy. This is achieved by transitioning from a unilateral, sovereign administrative approach toward a consensual, contractual method based on mutual concessions and shared dialogue.

The analytical and practical dimensions of the study concluded that the reconciliatory approach adopted by the Algerian legislator through successive laws possesses a binding legal authority that definitively terminates tax litigation and acquires the force of an executive title upon its adoption and signature. Nevertheless, the success of this mechanism and the consolidation of a culture of tax compliance continue to face certain practical obstacles. Most prominent among these is the expanded scope of discretionary power granted to appeal committees and the administration, alongside the absence of unified and codified criteria to govern reduction percentages, which leaves room for apprehension regarding transparency and potential compromises to the principle of equality before public and tax burdens.

In light of these findings, the study concludes by emphasizing that the effective implementation of this amicable mechanism necessitates structural reforms and urgent measures. Foremost among these is the need to codify clear, objective criteria that bound the administration’s

discretionary power, coupled with accelerating the digitization of all administrative procedures related to filing and reviewing applications to expedite processing and ensure transparency. Furthermore, the study calls for expanding the scope of settlement to encompass all forms of legally exempted fines, thereby contributing to clearing accumulated disputes and easing the burden on the administrative judiciary, ultimately leading to the establishment of a genuine, balanced partnership built on mutual trust between the administration and economic partners.